الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الانتخابات التشريعية والمجالس المحلية-2021-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

صبرينة مزيتي

إشراف الدكتورة:

أمال حاجة

أعضاء لجنة المناقشة		
الرتبة العلمية، الاسم واللقب	**مؤسسة الانتساب**	**الصفة**
د. اوعشرين أبتسام	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**رئيسا**
د. حاجة أمال	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**مشرفا ومقررا**
د. بن دادة كلثومة	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**مناقشا**

السنة الجامعية:2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الانتخابات التشريعية والمجالس المحلية-2021-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة

صبرينة مزيتي

إشراف الدكتورة

أمال حاجة

السنة الجامعية: 2022/2021

باسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:" يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" .

المجادلة-11-

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهانا الصحة والعافية والعزيمة.

أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الكرام فقم للمعلم ووفه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا.

أتوجه بالشكر والتقدير للدكتورة المشرفة حاجة أمال لإشرافها على هذه الدراسة وعلى ملاحظاتها التي أعانتني ووجهتني لإتمام مشروع بحثي.

أشكر أعضاء اللجنة التي أشرفت على مناقشة هذا العمل المتواضع.

كل الشكر والعرفان إلى زميلات الدراسة عبير وصندرة على مساعدتي وتشجيعي.

الإهداء

إلى من اقترن اسمهما باسم رب العالمين والدي وأمي المبجلين متعهما الله بالصحة والعافية

إلى أخواتي اللاتي لم يبخلن علي بالجهد والنصح

إلى بنات وأولاد أخواتي كل باسمه

إلى صديقاتي الغاليات

إلى كل من دعا لي بالخير والثبات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول.....ص06

قائمة الأشكال.....ص07

الملخص.....ص08

الملخص باللغة الفرنسية.....ص09

الملخص باللغة الإنجليزية.....ص10

الإطار النظري

مقدمة.....ص12

الإطار النظري للدراسة.....ص14

الفصل الأول: المشاركة السياسية والمرأة

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية للمرأة.....ص19

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية، مستوياتها، شكالها وطرقها.....ص19

المطلب الثاني: مفاهيم لها علاقة بالمشاركة السياسية للمرأة.....ص22

المبحث الثاني: المشاركة السياسية للمرأة في العالم.....ص25

المطلب الأول: نشأة الفكر السياسي للمرأة مع الحركات التحررية.....ص25

المطلب الثاني: الحقوق السياسية والمدنية للمرأة في المواثيق الدولية.....ص29

المبحث الثالث: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.....ص33

المطلب الأول: تاريخ الحقوق السياسية للمرأة العربية.....ص33

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية بين المعيقات وآلية الكوطا.....ص38

الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

المبحث الأول: واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.....ص45

المطلب الأول: تاريخ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.....ص45

المطلب الثاني: المنظومة الدستورية للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية.....ص50

المبحث الثاني: مكانة المرأة الجزائرية في السياسة.....ص53

المطلب الأول: المرأة الجزائرية في السياسة.....ص53

المطلب الثاني: المرأة الجزائرية والانتخاب.....ص56

المبحث الثالث: التعديل الدستوري 2020 للقانون العضوي للانتخابات.....ص59

المطلب الأول: المرأة الجزائرية من المحاصصة إلى المناصفة.....ص59

المطلب الثاني: إشكالات تطبيق قانون المناصفة.....ص62

الفصل الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في انتخابات 2021

المبحث الأول: مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021.....ص65

المطلب الأول: التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الوطني.....ص65

المطلب الثاني: التمثيل النسوي في مجلس الأمة.....ص68

المبحث الثاني: مشاركة للمرأة في انتخابات المجالس الشعبية المحلية 27 نوفمبر 2021.....ص71

المطلب الأول: نسب مشاركة المرأة في المجلس الشعبي الولائي (ولاية الجزائر نموذجا).....ص71

المطلب الثاني: نسب مشاركة المرأة في المجالس الشعبية البلدية(بلدية دالي إبراهيم نموذجا).....ص74

خاتمة.....ص78

قائمة المراجع.....ص80

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسب مشاركة المرأة في البرلمان لبعض الدول العربية مع تصنيفاتها عالميا، وعربيا.	40
02	عدد النساء المستوزرات لبعض الدول العربية في سنة 2020، وترتيبها على المستوى العالمي والعربي	42
03	نسب مشاركة النساء في البرلمان بغرفتيه في السنوات الأخيرة	51
04	تمثيل المرأة الجزائرية في الحكومة 2008-2020	61
05	توزيع أصوات الناخبين على القوائم المترشحة للمجلس الشعبي لكل الولايات	69
06	القائمة الاسمية لعضوات مجلس الأمة	77
07	المقاعد المحصل عليها من طرف الرجال والنساء في كل حزب لولاية الجزائر	81
08	نسب الرجال والنساء المترشحين في القوائم الحزبية لدالي إبراهيم	83
09	الأحزاب الفائزة بالمقاعد بلدية دالي إبراهيم وجنسهم	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسب النساء المترشحات للمجلس الشعبي الوطني داخل وخارج الوطن بالمقارنة مع النسبة الكلية	75
02	نسبة النساء والرجال في مجلس الأمة	77
03	نسبة الرجال والنساء المنتخبيين	79
04	نسبة ترشح النساء والرجال في الانتخابات الولائية	80
05	نسب النساء والرجال المترشحين في المجالس البلدية، في التراب الوطني	83

الملخص

شهد التاريخ النسائي العديد من محاولات القتل، الدفن، السبي، التعذيب.. للتقليل من عددهن لعدة أسباب لعل أهمها هو قتل ارادتهن في الحياة وعدم بلوغ مقاعد الرجل، لكن ها هي المرأة اليوم تحظى بقوة عددية تنافس وتتفوق على الرجال أحيانا، فهي تملك الحق في عيش الحياة الكريمة والتحرر من الخوف والعنف داخل الجدران وخارجها على مستوى الحياة العامة والسياسية، إن مساوات المرأة بالرجل هو أسمى تعبير عن الديمقراطية والطريق نحو تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

تعتبر الجزائر من أوائل الدول التي سعت لتمكين المرأة ومنحها مكانة رفيعة، كسبيل لتحقيق هذا الهدف على أرض الواقع وقعت الجزائر على العديد من القوانين والمعاهدات الدولية الداعمة للمساواة الجندرية على كل المستويات خاصة السياسي منها، إضافة لجوء المشرع الجزائري لتبني دستور وقانون يضمن للنساء حرية الانتخاب، الترشح وتقلد المناصب دون تمييز على أساس الجندر. لكن رغم كل الإجراءات المتخذة، فتطبيقها على ارض الواقع كشف عن العديد من المعيقات الثقافية والاجتماعية التي تواجهها المرأة الجزائرية في سبيل التعبير عن وممارسة حقوقها السياسية، وهذا ما خلق صورة خاطئة تقلل من امكانياتها وقدراتها السياسية، وهذا بسبب سوء فهم الدين ومغالطات التراث الثقافي التي أصبحت تملك دلالات مقدسة في بعض الأحيان لا يمكن تجاهلها، كسبيل لكسر هذا المعتقد تخلت الحكومة الجزائرية عن نظام الكوتا الذي تبنته عام 2012 إلى نظام جديد هو مبدأ التكافؤ في 2021 وذلك لدمج النساء في السياسية وايصالهم لمراكز صنع القرار بطريقة حديثة آكثر إنصافًا.

Résumé

L'histoire des femmes a été témoin de nombreuses tentatives de meurtre, d'enterrement, de captivité, de torture... pour réduire leur nombre pour plusieurs raisons, dont la plus importante est de tuer leur volonté dans la vie et de ne pas atteindre les sièges des hommes, Mais aujourd'hui, elle a une force numérique qui rivalise et surpasse les hommes, Parce qu'elle a le droit de vivre une vie décente, et libérer de la peur, la violence domestique, publique et politique, L'égalité des femmes avec les hommes est considéré comme la plus haute expression de la démocratie et un moyen d'atteindre la justice et le développement durable.

L'Algérie est l'un des premiers pays à avoir cherché à autonomisation les femmes, Pour atteindre cet objectif, l'Algérie a signé de nombreuses conventions et traités internationaux soutenant l'égalité des sexes à tous les niveaux particulièrement en politiques, en plus, le législateur algérien a adopté une loi et une constitution, garantissant aux femmes la liberté de vote, de se présenter aux élections, et d'occuper des postes élevés sans discrimination fondée sur le sexe. Cependant, la réalité a révélé les barrières sociaux et culturelles qui empêchent les femmes d'exercer leurs droits politiques. Cela crée une image qui sous-estime les capacités politiques des femmes. Cette idée fausse a non seulement été gravée dans le patrimoine culturel et religieux, mais a également pris une signification sacrée dans certains cas. Pour démanteler ce mensonge enraciné, la gouvernement est passé de l'adoption de le système des « QUOTA » en 2012 au principe de parité en 2021 afin d'inclus les femmes aux postes de décisions politiques et publiques d'une manière juste et à jour.

ABSTRACT

IN the mean time, despite all attempts to reduce the category of women, they are a numerical force that rivals and surpasses men sometimes.Women have the right to live a decent life, Freedom from fear and violence in the home, public and political life, and thus equality between men and women, represents democracy in its highest form and paves the way toward achieving justice and sustainable development.

Algeria is one of the first countries that strove to empower women, in order to achieve that it became a part of international conventions and laws relating to gender equality in all fields especially political area, In the same vein, furthermore the Algerian legislator has adopted a constitutional and legal system that guarantees freedom to vote and to run for office without discrimination. However, the reality revealed the social and cultural barriers that prevent women from exercising their political rights. This creat an image that underestimates women political capabilities, this misconception has not only been etched into the cultural and religious heritage but has also come to take a sacred significance in some cases, so to dismantle this ingrained lie, the government has shifted from the adoption of the 'QUOTA' system in 2012 to the principle of parity in 2021 in order to bring women into public policy-making positions in a fair and up-to-date manner.

.

الإطار النظري للدراسة

مقدمة

اكتسب الرجال لعصور سيطرة، سمحت لهم بالتحكم في سير العالم بضخامته وتنوعه، والدين كان المانح الأول لتلك القوة، 1فالديانات كانت لفترات طويلة تروي بأن المرأة سبب خسارة الجنس البشري لنعيم الفردوس، لذا قرر البشر أن تخضع النساء للرجال ولا تمنح لهن الحرية وإلا غوت الحضارات الإنسانية ونزلت بها للجحيم، هذه النظرة الفلسفية حطمت من مكانة المرأة، وحددت الأدوار داخل المجتمع للرجل الأدوار القيادية وللمرأة دور المساعد.

خلق الإنسان كائنا حرا مبدعا، على قمة الهرم الكوني، بالمعرفة الحقيقية للدين الإسلامي،والملاحظة للفطرة الأولى للإنسان، خاصة البدائي يتأكد أنه بتطور التجمعات الإنسانية وتعقدها بدأت القيود والقواعد تفرض على حياة البشر وتحدد من له الحق في الحياة، العمل، الزواج، الطلاق والسياسة...الخ فظهرت العنصرية والتمييز ورفض الأخر المختلف في الدين، العرق، اللون، الثقافة والجنس، أدت هذه الممارسات لتقسيم المجتمعات وخلق العداوات والأقليات، العنف، الاضطهاد والقتل وثقها التاريخ القديم والمعاصر، مثل كان يحدث ل NATIVE Americans، في الولايات المتحدة الأمريكية من حملات التقتيل، أو ما حدث في رواندا 1994 من إبادة جماعية للتوتسي، والروهنغا في ميانمار من إبادة عرقية خاصة في 2012، أو ما تعيشه طائفة الإيغور في الصين اليوم من اضطهاد، ختان البنات، وغيرها الكثير من مظاهر التفرقة. بالنسبة للنساء فقد عاشت تاريخ من الإبادة سواء عند العرب في الجاهلية، الإغريق، الهنود، والصينيين في العصر الحديث، حيث تأكد الكاتبة مارا هفزسندال (***MARA HVISTEWDAHL***)، في كتابها **Unnatural Selection** أن أكثر من 160 مليون بنت من المفروض أن تكون في عالم اليوم غير موجودة بسبب سياسة تنظيم النسل One Child Policy التي اعتمدتها الصين عام 1980، إذ أن الأسر الصينية كانت تخضع لفحص جنس الجنين، فإذا كان المولود بنت تختار الإجهاض، وتحاول المرأة مرة أخرى للحصول على مولود ذكر لأن الفرصة واحدة والمولود الذكر أحسن فحسبهم هو من يحمي اسم العائلة من الاندثار.

سقوط السلطة الدينية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر وتزامن خروج النساء للعمل وإعالة الأسرة حين كان

الرجال منشغلين بالحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية، كلها عوامل أدت لنضوج الفكر النسائي، وبدأت المرأة تنظر لنفسها كفاعلة، لا كداعمة لنجاح الرجل فقط، بل المسؤولية الأولى للضمان والمطالبة بحقوقها، ومسح الصورة السلبية التي ألصقت بها لقرون عديدة، فظهرت الحركات النسوية مطالبة بالاستقلالية والمساواة، فضغطت على المؤسسات الدولية بطرق عديدة حتى اعترفت لها وبصورة رسمية في المواثيق بحقوقها من الحياة الكريمة إلى المشاركة السياسية.

وفي ظل نظام عالمي، تلعب العولمة دورا محوريا فيه، سرعان ما انتشرت عدوى المرأة والسياسة في العالم العربي، خاصة مع تحرر هذه البلدان من الحكم الاستعماري ودخول مرحلة الاستقلالية فطالبت المرأة العربية هي الأخرى بالاستقلال من الوصاية الذكورية. أما في الجزائر، وامتدادا للدول العربية، التي فرضت عليها الهيئات العالمية يبني توجهات واليات معينة لتعزيز تواجد المرأة الجزائرية في التعليم، الصحة، التجارة، الانتخابات، البرلمان، فلم تتبع الجزائر منذ استقلالها 1962 في منظومتها التشريعية أي قوانين تمييزية بين الرجل والمرأة، بل إنها تبنت عام 2012 آلية الكوتا QOUTA لتوسيع حظوظ المرأة في الوصول للتمثيل المناسب في المجالس المنتخبة،

شهدت الجزائر عام 2019 حراكا شعبيا سلميا، قلب الموازين في البلاد وأحدث إصلاح سياسيا كان من شأنه استحداث لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات بشفافية لكسب الشرعية والاستقرار في النظام، وبين معارض ومرحب ألغي نظام الكوتا وحل محلة نظام المساواة بين الرجل والمرأة، ذبك ما كان حجر الأساس في أولى الانتخابات التشريعية والمجالس الولائية والبلدية في ظل التعديل الدستوري ل2020 للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الأمر 01/21.

1/المشكلة البحثية

يعتبر التمكين السياسي للمرأة من صور الحضارات الحديثة، التي تسعى لتحقيق المساواة بين الجنسيين لضمان الاستقرار السياسي، بالتالي هل نجحت التعديلات الدستورية للقانون العضوي للانتخابات في 2020، في رفع نسب المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر في أول انتخابات تشريعية ومجالس محلية خلال أول حكومة للرئيس ***عبد المجيد تبون***؟

وتندرج تحت هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات الفرعية

أ) أين كان التنظير الأول لظهور المشاركة السياسية للمرأة، وكيف انتقلت للعالم العربي؟

ب) ما هو واقع مشاركة المرأة الجزائرية في المستويات السياسية؟

ج) ما هي انعكاسات التعديل الجديد للقانون العضوي للانتخابات على التمثيل النسوي في البرلمان والمجالس المحلية؟

2/مجالات الدراسة

تتناول الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في انتخابات 2021 من خلال ثلاثمجالات كالتالي:

أ-**المجال الزماني:** عرف تاريخ المشاركة السياسة للمرأة الجزائرية مراحل مختلفة، بين ارتفاع وانخفاض في نسب المشاركة، وذلك يعود لطبيعة النظام السياسي السائد وتقلباته، والمنظومة الحقوقية العالمية، في السنوات الأخيرة مع تنصيب الحكومة الجزائرية الجديدة، شهدت الوثيقة الدستورية الجزائرية تعديلات أثرت على المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2021، لتحصر بذل فترة الدراسة من إقرار تعديل القانون العضوي للانتخابات في 2020 إلى غاية نهاية الانتخابات المحلية في نوفمبر 2021.

ب-**المجال المكاني:** الجزائر إحدى الدول العربية ذات موروث ثقافي متميز ومتعدد ومن البلدان التي شهدت تغيرات سياسية مختلفة عبر حقب زمنية متفاوتة، أثرت بشكل أو بأخر على واقع المشاركة السياسية للمرأة، لتكون بذلك حالة دسمة للدراسة.

ج-المجال الموضوعي: تتناول الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، والآليات التي انتهجتها الدولة لتمكين العنصر النسوي سياسي، وأثر تلك الميكانيزمات المتبناة على المجال السياسي.

3/الفرضيات العلمية

للإجابة على المشكلة البحثية التي تطرحها الدراسة، لا بد من وضع مجموعة من الفرضيات التي يمكن إثباتها أو نفيها من خلال الدراسة وهي كالتالي:

أ) مكانة المرأة في السياسة مرتبطة بعوامل اجتماعية تكاد تكون ثابتة وعوامل سياسية متغيرة.

ب) تتأرجح مكانة المرأة في منظور النظام السياسي الجزائري بين التمكين والتحجيم حسب إستراتيجية النظام السياسي.

ج) في ظل إصلاحات الحكومة الجديدة، التي مست نظام القانون العضوي للانتخابات، حققت المرأة مكانة لم تشهدها من قبل.

4/الأهمية العلمية والعملية للدراسة

أ-الأهمية العلمية: تتجلى الأهمية العلمية للدراسة في:

- ✓ التعرف على مدى تأثر واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بالتغيرات القيمية التي تحصل في العالم.
- ✓ الكشف على أهم الجهود المبذولة في سبيل إدماج المرأة في الحياة السياسة، لما تحمله من أهمية لتحقيق التطور الفكري، التنمية والديمقراطية، كون المرأة الجزائرية تمثل أعلى نسبة من المواطنين.

ب-الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية لهته الدراسة في:

- ✓ معرفة مدى نجاعة الآليات القانونية الجزائرية في الحد من الممارسات السياسية السلبية التي قوضت من المشاركة السياسية للمرأة.
- ✓ دراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بالمقارنة لنظيراتها في العالم.

5/مناهج الدراسة /الإقترابات /الأساليب

تحتاج كل دراسة علمية لمناهج وإقترابات تحدد مسارها وكيفية الوصول للأهداف المسطرة، وتعتمد هذه الدراسة على:

أ) **مناهج الدراسة:** لا يمكن القيام بالعمل الأكاديمي دون الخضوع لقواعد المنهج وإلا زالت عنه الصبغة العلمية، وتم الاعتماد على منهجين:

- ✓ **المنهج التاريخي/Historical method:** يساعد هذا المنهج في الإطلاع غلى أحداث جرت في الماضي، لجمع الحقائق والمعلومات في الحقب الماضية لفحصها ونقدها، والتأكد من صحتها ثم الوصول لإمكانية تعميمها للمساعدة في تفسير المشاكل الحالية وتوجيه التخطيط نحو المستقبل.[1]

تم استعمال هذا المنهج لسرد التطور التاريخي الذي مرت به المشاركة السياسية للمرأة في العالم، الوطن العربي وفي الجزائر.

استعملت تقنيات هذا المنهج للاطلاع على المنظومة القانونية والتشريعية لانتخابات تمثيل المرأة في المجالس، والتي تغيرت بتغير بنية النظام السياسي الجزائري.

كما ساعد هذا المنهج في تحصيل السمات العامة التي صاحبت الانتخابات المحلية والتشريعية لعام 2021.

- ➢ **منهج تحليل المضمون/Content Analysis method:** يقوم هذا المنهج على وصف محتوى المادة المتوفرة، وتحليل مضمونها بطريقة موضوعية منظمة[2]

تم تبني هذا المنهج في تحليل الوثائق المتعلقة بالانتخابات التشريعية والمجالس البلدية والولائية الخاصة بالمرأة لعام 2021، والتي تم الحصول عليها من هيئات رسمية والمواقع

---

[1] أمال السيسي، ***مفهوم اللغة في ضوء مناهج البحث اللغوية***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة البليدة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2012) ص.25.

[2] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي الخفاجة، ***أسس ومبادئ البحث العلمي***، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002) ص.158.

الرسمية للوزارات. وكانت تقنيات هذا المنهج السبيل لفهم مضمون الوثائق للوصول لوضع النتائج النهائية للانتخابات.

ب) إقترابات الدراسة

- **مقترب النوع/ GENDER:** مقترب يسعى لدراسة علاقات النوع الاجتماعي، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الجنسين لا على أساس بيولوجي بل على أساس نوعي تقني، مركزة على البيانات الإحصائية والأبعاد التحليلية.[1]

تم تبني هذا المقترب لكون الدراسة تتضمن دور المرأة كونها أحد الأنواع الاجتماعية.

- **المقترب القانوني /LEGAL Approach:** يقوم هذا المقترب في دراسته للأحداث، المواقف والعلاقات القائمة على أساس قانوني، لغاية معرفة ووصف مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط القانونية ومدى تطابق هذه الأخيرة مع الجانب التطبيقي [2]

تم الاعتماد على هذا المقترب في دراستنا لأنه يهتم بالمعاهدات والاتفاقيات والقوانين وكيفية إعدادها توقيعها تبنيها أطرافها المصادقة عليها وهو ما سيتم دراسته من قوانين، دساتير، مواثيق وبروتوكولات للأطراف المنظمة لها على مستوى دولي ومحلي.

6/الإطار المفاهيمي

- **المرأة:** تعبر الحياة عن التفاعل المستمر بين الإنسان ومجتمعه، فالبيئة المحيطة بالمرأة وتربيتها هو ما يحدد صفاتها، شخصياتها وطموحاتها المهنية، الاجتماعية، السياسة.

[1] سارة بوعيفي، سيسيولوجيا الاستخدام التكنولوجي والنوع الاجتماعي، ***مجلة المعرفة***، ع.7 (2017)، ص ص.154-165.

[2] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي***، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1997)، ص.118.

- **المشاركة السياسية:** يعرفها **فيليب برو PHILIPE BROU** بأنها تلك النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية[1].
- **الانتخابات:** تلك العملية التي يتم خلالها عرض المرشحين على الناخبين، والاختيار من بينهم حسب الميولات الشخصية للناخبين، ثم فرز النتائج ونشرها[2].

7/الدراسات السابقة

- مقال مسراتي سليمة، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، **صوت القانون**، م.5، ع.2، (أكتوبر 2018)، تناولت الدراسة كفالة الدستور الجزائري لحق المشاركة السياسية للمرأة وإنشاء الأحزاب، والتحزب، وتم فيه تقسيم الدراسة إ'لى ثلاث مباحث تطرقت لحق المرأة في المشاركة السياسية عامة والأحزاب خاصة، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود تفاوت في واقع تواجد النساء في الأحزاب السياسية، وقد كانت الدراسة شاملة لكل النقاط المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، لكنها لم تتناول مشاركتها في الانتخابات بشك واضح بل تم ذكرها فقط، كما أن الدراسة توقفت في سنة2018 أي قبل الإصلاحات 2020 التي سهلت أكثر في عملية إنشاء الأحزاب.
- يوسف عناد زامل، وسن حمودي حنيوي، المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة قراءة تنظيرية، **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، ع.7، (2012)، تناول المقال مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، في كل الاتجاهات التنظيرية المختلفة محددا مطلقاتها الأولى، وخلصت الدراسة، إلى إخفاق الدول السلطوية خاصة في استيراد أفكار كانت حصيلة خصوصيات بيئية كان بسبب القيم الدينية والإرث

[1] فيليب برو، ترجمة محمد عراب صاصيلا، ***علم الاجتماع السياسي***، (بيروت: المؤسسة الجامعية، ط.1، 1998) ص.301.

[2] الأمين شريط، ***الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة*** (ديوان المطبوعات الجامعية، ط.4، 2005)، ص.5.

التاريخي المخلف، من دولة لأخرى، لكن المقال لم يتناول بصفة دقيقة واقع المرأة على الساحة الانتخابية.

- كفاح حداد، **المرأة والعمل السياسي**(لبنان: دار الهادي،ط.1، 2001)، تحدث الكتاب عن المكانة السياسية للمرأة العربية عامة، في مختلف الحقبات التاريخية للدين الإسلامي في شكل عناصر، وخلصت هذه الدراسة إلى إن الدين الإسلامي دعا لمشاركة المرأة في الحياة السياسة لكن بقواعد معينة يجب إن تتبعها وكان ذلك بالبرهان والدليل من القرآن لكن ذلك مازال معرقلا على أرض الواقع، قامت هذه الدراسة بتناول المشاركة السياسية للمرأة من جانب ديني معزولا عن الجوانب الأخرى ما جعلها لا تتصف بالشمول، ولم تتطرق أيضا إلى مدى تأثير المنظومة العالمية على تعزيز مكانة المرأة العربية.

8 /محتويات الدراسة

يتأثر ويتغير وضع المرأة كثيرا وفقا للزاوية التي ينظر بها للمرأة، واختلاف الأزمنة والأمكنة والتطور الفكري. وتعتبر هذه القضية من أهم الموضوعات على المستوى العالمي والمحلي وفي الشريعة الإسلامية والقوانين التشريعية للجزائر، وسيتم خلال هذه الدراسة بحث العديد من المتغيرات والوقائع، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة

- الفصل الأول: يتضمن مقدمة عامة عن موضوع المشاركة السياسية للمرأة ووضع تعاريف لأهم المصطلحات المتعلقة بالموضوع، ثم التطرق إلى تاريخ الحقوق المدنية والسياسية للمرأة في العالم والضمانات التي قدمتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ثم تم التطرق للخصوصيات الثقافية للمجتمعات العربية وواقع المشاركة السياسية للمرأة فيها.
- الفصل الثاني: بالتركيز على ما ورد في الفصل الأول يتطرق هذا الفصل إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بكونها مواطنة في المنظومة العالمية تعيش في مجتمع عربي جزائري له خصوصيات يتم التطرق إليها إضافة لدراسة مشاركة المرأة الجزائرية في العمل السياسي في مختلف الأزمنة وفي مختلف المؤسسات السياسية،

والضمانات القانونية الضامنة لحقوقها السياسية ومدى نجاح الآليات التي تبنتها الدولة لزيادة تمكينها.

- الفصل الثالث: تم التعرف فيه على واقع مشاركة المرأة في انتخابات 2021 وقياسها خاصة بعد الإصلاح السياسي الذي شهدته الجزائر، وتم فيه أيضا التعرف على الحقيقة التي تحكم مراكز الاقتراع في المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري.

الفصل الأول

المشاركة السياسية للمرأة

تمهيد:

إن من سمات الحضارات الثابتة قانون التغيير، ومع زيادة الوعي الجمعي للنساء في العالم الحديث خرجن إلى الساحة مطالبات بحقوقهن في العيش الكريم، وتطورت تلك المطالبات وصولا إلى الحقوق السياسية وذلك كان بظهور تكتلات لحركات نسوية متعددة مدافعة عن حقوق النساء والتي كان ظهورها مرتبط بسياق اجتماعي وسياسي بدأ في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فرضت فيه النساء صورة أخرى لنزعة إنسانية تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين كلا الجنسين.

لقد انتقلت هذه العدوى العالمية ومست الوطن العربي المتميز بمنظومة فكرية وقيمية جامدة ولعل الدعوة بمنح النساء حقوق مساوية لحقوق الرجال في هذه المجتمعات من أكثر المواضيع إثارة للجدل وذلك يعود للعقبات الكثيرة التي تواجها النساء في تلك المجتمعات على الرغم من لجوء الهيئات الدولية لوضع المرأة في مناطق المشاركة في التغيير السياسي عبر فرض آليات معينة على تلك المجتمعات من شأنها تمكين المرأة سياسيا، لهذا سيتم التفصيل في مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم ذات الصلة، ثم الانتقال إلى جوهر الموضوع بالتحدث عن المشاركة السياسية للمرأة في العالم وفي الوطن العربي.

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية للمرأة

تعبر المشاركة السياسية من أرقى المفاهيم تعبيرا عن الديمقراطية، التي تحظى بأهمية كبيرة في مجال السياسات العامة لدورها في التأثير على عملية صنع القرار، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى توضيح مفهوم المشاركة السياسية، أشكالها، مستوياتها بالإضافة إلى المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية، مستوياتها، أشكالها وطرقها

لاقتراب من فهم المشاركة السياسية لابد من تحديد مفهوم للمشاركة، فالمشاركة اصطلاحا تعني" أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح آو المصلحة من طرف المواطن."[1]أي هي شعور للمواطنين بالمسؤولية للنهوض بالصالح العام في مجتمع يتساوى فيه الجميع بإعطائهم فرص للمشاركة فيه.

1) تعريف المشاركة السياسية

يعرفها الباحث العربي عبد **الهادي الجوهري** أنها" عملية يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة في المشاركة في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع". في حين **يرى شعبان حداد** أن المشاركة السياسية هي عملية تطوعية واختيارية يسعى الفرد من خلاله إلى التأثير على القرار السياسي، من خلال القيام بالأنشطة السياسية المختلفة كالتصويت في الانتخابات لاختيار تمثيله وحكامه أو الترشح لتقلد المناصب السياسية.[2]

فيما يعرفها الباحث الغربي **هنتنغتون/HINTINGTON**أ أنها تتمثل في أنشطة المجتمع الهادفة للتأثير على صناعة القرار الحكومي وتكون على شكل فردي أو جماعي منظمة أو عفوية، مستمرة أو موسمية، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير

---

[1] عززة جلال هاشم، ***المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص.11.

[2] عطاء احمد علي شقفه، ***تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الدول العربية: تخصص علم النفس التربوي، 2008)،ص.44.

شرعية.[1]أغفل هذا التعريف كون المشاركة السياسية لا تسعى دائما للتأثير على نظام الحكم بل هي تحاول خلق حلول جديدة لإعادة توزيع القيم السلطوية داخل الأنظمة. في حين أن تعريف **سيدني فيربا/SIDNEY VERBA**قد اخذ منحى مختلف بعض الشيء بحيث عرف المشاركة السياسية بأنها" تلك النشاطات القانونية من قبل المواطنين في القطاعات الخاصة الذين يهدفون بشكل أو بأخر من خلال هذه النشاطات إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة، أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة".[2] أي أنه تناول المشاركة السياسية بشقها القانوني ومقصيا فئات المجتمع الأخرى.

التعريف الإجرائي: يتبين لنا من مجموع التعاريف التي تم تناولها أن المشاركة السياسية هي مجموعة جهود اختيارية لأفراد المجتمع، تسعى للتأثير على صنع القرارات وإعادة التوزيع للقيم السلطوية بما يتناسب مع طموحات المواطنين، وذلك عبر مستويات وأشكال متعددة سنتناولها فيما يلي:

2) مستويات المشاركة السياسية:

إن مستويات المشاركة السياسية في صورتها البسيطة بعيدا عن النماذج المعقدة التي قدمها **فيربا /VERBA وكيم/KIM**سنة1978بعنوانالمشاركة والمساواة السياسية، تتمثل في ثلاث مستويات ودلك وفقا للتسلسل الهرمي الذي وضعه **ميلبرث/ Milbrath** سنة 1977 وهي كالتالي:

- المستوى الأول: سماهم بالمجادلون وهي الفئة الأكثر تفاعلا ونشاطا سياسيا وتضم كلا من المعارضين والمشاركين في الحملات الحزبية.
- المستوى الثاني: المتفرجون وهم المكتفين بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات وهم الفئة الأكثر عددا.

---

[1] بارعة النقشبندي، ***المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية***، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2001)، ص.13.

[2] ***المرجع نفسه، ص.13.***

- المستوى الثالث: اللامبالون لا يهتمون بالأنشطة السياسية ولا يشاركون فيها.[1]

إن هذه المستويات تختلف وتزداد تعقيدا حسب طبيعة الأنظمة السياسية وقد يكون لها أهمية في نظام ويتم تجاهلها في نظام أخر.

3) **أشكال المشاركة السياسية:** هي أشكال متعددة ومتنوعة تقسم كما يلي:

- المشاركة المؤسسية الرسمية: يقوم به أصحاب المناصب الرسمية، كأصحاب المناصب السياسية العليا الذين يملكون القدرة على اتخاذ القرار السياسي الذي يؤثر على الكل ثم يليهم البيروقراطيون الكبار.
- المشاركة غير الرسمية: تكون ضمن المؤسسات والتنظيمات والأجهزة التي تقوم بجمع المطالب الفردية دمجها والتعبير عنها، كالأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط،[2]وهي منتشرة بكثرة في المجتمعات المطبقة للديمقراطية
- المشاركة المستقلة: هي اختيار المواطن بصفة طوعية المشاركة من عدمها.[3]

4) **طرق المشاركة السياسية:** مما سبق لنا تناوله من تعريفات، مستويات وأشكال المشاركة السياسية تتبين لنا قنوات المشاركة السياسة فيما يلي:

- ✓ المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات.
- ✓ المشاركة عن طريق الترشح.
- ✓ المشاركة عن طريق تكوين الأحزاب والانضمام للأحزاب والمناضلة فيها.
- ✓ المشاركة عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، بإبداء الرأي في النقابات الطلابية، المهنية، الجمعيات...
- ✓ المشاركة عن طريق جماعات الضغط.

---

[1] زكرياء حريزي، ***المشاركة السياسية للمرأة العربية ومحاولة تكريس الديمقراطية التشاركية***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: سياسات عامة وحكومات مقارنة، 2011)، ص.20.

[2] حورية بقدوري، ***المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر–دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: علم الاجتماع السياسي، 2007)، ص.52.

[3] صونية العيدي، ***المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: علم الاجتماع التنمية، 2005)، ص.69.

- ✓ المشاركة الفردية الطوعية.

المطلب الثاني: مفاهيم لها علاقة بالمشاركة السياسية للمرأة

بعد أن تم ضبط مفهوم المشاركة السياسية وتحديد كل من مستوياتها، طرقها وأشكالها فذلك منح فهم المشاركة السياسية للمرأة نظرة أولية لا تكتمل إلا بفهم المصطلحات التالية التي تذكر دائما وتربط ارتباط وثيق بموضوع المشاركة السياسية للمرأة.

1. النوع الاجتماعي أوالجندر/Gender

اتسع استعمال كلمة **الجندر** في كل القطاعات في السنوات الأخيرة، بحيث نسمع في جل الأحداث الوطنية والعالمية بالمطالبة بعدالة النوع الاجتماعي في العلاقات السياسية ،الاجتماعية والقانونية بين الجنسين والمساواة بينهما واحترام الاختلاف. حيث جاء في تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (***UNIFEM***)، للنوع الاجتماعي بأنه تلك الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى،[1]هذا التعريف يؤكد أن **الجندر**هو تلك الصورة التي ينظر لها المجتمع للنساء والرجال والأسلوب الذي يتوقع تفكيرنا ولكن ذلك يرجع إلى أسلوب تنظيم المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنس)بين الرجل والمرأة.

إن عملية دراسة للعلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل هي ما يسمى بعلاقة النوع الاجتماعي "Gendre Relationship" والتي تحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية، سياسية، ثقافية وبيئية، تأثر على قيمة العمل في الأدوار الإنتاجية والتنظيمية التي يقوم به الرجل والمرأة، وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم اتزان في توزيع القوى والذي ظل لأجيال عديدة على حساب المرأة يكسبها مكانة ثانوية،[2]هذا التعريف يعني العلاقة في الأدوار بين الرجل والمرأة، ان كل مفاهيم النوع يسعى لإثبات عنصرين أساسيين هما: أن النوع ليس

[1] المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ***مسرد لمفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي***، (فلسطين: مفتاح، ط.4، 2001)، ص.4.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.9.

الجنس gender is not sex والنوع ليس المرأة gender is not women، وذلك ما يؤكد لنا أن فلسفة **الجندر** تسعى لتأكيد أن لا علاقة للفروقات البيولوجية الفطرية في تحديد الأدوار لكل من الرجال والنساء، وذلك بعيدا عن فلسفة **الجندر** المتطرفة التي تقول حتى بقدرة تبادل الأدوار الجنسية.

2. التمكين/EMPOWERMENT

يعتبر التمكين من المصطلحات التي تزايد ظهورها مع الانتشار الواسع للتيارات الليبرالية الداعية لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، إضافة للحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية وأرتبط أكثر مع سعي الموجات النسوية لإشراك المرأة في جو الحياة السياسية، حتى أصبح اليوم يحل محل تنمية البحوث حول المرأة، وقد كان عالم النفس الأمريكي **جوليان رابابورت /JULIANRAPPAPOR** المقدم الأول لهذا المصطلح. التمكين لغة: هو التعزيز والتمكين، وعرفه تقرير البنك الدولي بأنه "توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع الشركات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى إمكانية محاسبة هذه الشركات"، تناول هذا التعريف التمكين من شقه الغير رسمي فقط. التمكين كمفهوم يرتكز في جوهره على عناصر القوة التي تمنح الأفراد القدرة على القيام بشيء معين وإحداث التغيير في مجال ما،[1] وهو ما يتيح المشاركة في مواقع صنع القرارات السياسية وتقلد المناصب العليا للوصول إلى الأهداف المرجوة والتأثير في الآخرين وقيادتهم.

مصطلح التمكين يرتبط ارتباط وثيق بمفهوم تحقيق الذات وتعزيز قدرات المرأة في المشاركة والاختيار الحر، وتعزيز قدرات التمكين تكون من خلال ثلاث نواح أساسية: المشاركة السياسية للمرأة، المشاركة الاقتصادية والسيطرة على الموارد الاقتصادية،[2] يقف مدى نجاح التمكين على المجهودات، الكفاءة والاستحقاق الفردي، إضافة إلى إيمان المجتمع

[1] سقني فاكية، ***التمكين من حقوق الإنسان***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص ص.5.6.

[2] صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، م.25، ع.2، (2009)، ص ص.645-686.

بمدي قدرته على إحداث التغيير وخلق الإبداع عبر تمكين فئات المجمع المهمشة ودعمها لتخرج أفضل قدراتها.

تتجلى أهمية المشاركة السياسية عامة وللمرأة خاصة في تمكينها من الارتقاء بمكانتها ودمجها في عملية التنمية، فلا يمكن لأي دولة أن تحقق تنمية شاملة دون تحقيق مبدأ تكافئ الفرص والعدالة في النوع، بالقضاء على صورة الأدوار النمطية للمرأة داخل المجتمعات، وذلك يكون بمنح المرأة حقوق المشاركة في التمثيل النيابي، الأحزاب، الانتخاب. والتي لم تمنح لها طواعية إلا بعد نضال نسوي عالمي امتد لأجيال، رغم كونها حق مكتسب وطبيعي.

المبحث الثاني: المشاركة السياسية للمرأة في العالم

قطعت المشاركة السياسية للمرأة في العالم أشواط طويلة للوصول إلى ما هي عليه، وذلك بعد نضال نسوي شاق امتد لأجيال، لتضفر فيه المرأة بحقوقها المدنية والسياسية وما جعل ذلك يتحقق كان بمساعدة ضغط الحركات النسوية والمواثيق الدولية وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول: نشأة الفكر السياسي للمرأة مع الحركات التحررية

لا نبالغ بالقول أن الحركة النسوية من أكثرها إثارة للجدل في مختلف أنحاء العالم، وتأثيرها ليس بالهين على كل جوانب الحياة، فيعرفها معجم ***ويبستر***(***MERRIAM-WEBSTER)*** بأن النسوية ***FEMINISM*** هي الإيمان بالمساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين والدعوة لها، والتي يتم التعبير عنها بشكل خاص من خلال النشاط المنظم لحقوق المرأة ومصالحها،[1] هذا التعريف تناول النسوية بشكل جامد وإنها أحادية وصماء، مغفلا كونها تيارات متعددة تختلف في المبادئ وأخرى تتفق من حيث المناهج، وهذا ما يؤكده الطرح التالي للموجات النسوية الحديثة التي طابت بحقوق النساء المدنية أولا ثم توجهت لبناء وعي سياسي للمطالبة بالمشاركة في السياسة.

- **الموجة النسوية الأولى**

يرتبط ظهور هذه المرحلة مع صدور كتاب **ماري ولستونكرفت/ MARY WOLLSTONECRAF** البريطانية سنة 1792 بعنوا(دفاعا عن حقوق المرأة)، والذي ظهر متأثرا بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تمخضت عنها الثورة الفرنسية، لكن سبقتها قبل ذلك كتابات عالجت النسوية ك(مقترح جاد للنساء)**لماري استيل**،لكن يبقى كتاب ماري **ولستونكرفت** هو الذي أطلق صرخة صريحة تدعو النساء خاصة الأمهات لكونهن صاحبات نفوذ داخل الأسرة للمطالبة بحقهن في رفع المكانة الأخلاقية والفكرية للنساء، وذلك كان ردا من **ولستنكروفت** على منظري القرن 18 الذين لم يؤمنوا بحق المرأة في التعليم، في حين تؤكد

[1] WEBSTER DICTIONARY,at:***https://www.merriam-webster.com***

الكاتبة على أن المرأة تستحق نفس حقوق التي يملكها الرجل، فهي قد تصبح طبيبة، صاحبة أعمال تجارية وربما حتى تدرس السياسة، وتشارك في مداولات الحكم،[1]وهي فكرة جريئة للجو العام في تلك الفترة، وقد كان أول مطلب بحق سياسي وهو الحق في الانتخاب، لكن الأمر لم يتطور إلى أكثر من إشارة إلى المشاركة، اهتمت الكاتبة أيضا بالطريقة التي يصوغ بها المجتمع مفهوم الأنوثة، من خلال تعليم الفتيات بشكل لا يكفي، فهي تركز على أهمية التعليم لإعدادهن لاحتمالية الاستقلال الاقتصادي ما يمنحهن الحرية والكرامة دون التبعية للرجل، دون تصوير المرأة على أنها أكثر تفوق من الرجل، بل تسعى لفك القيود والصعاب التي تواجه المرأة، فتقول ستبقى هناك قيود على تطور الفضيلة الإنسانية وارتقاء المعرفة إلى أن تحصل المرأة على تعليم أكثر عقلانية[2]، أي قدرة التعليم على محو الأفكار الضارة في العلاقة بين الجنسين.

اشتدت في الثمانينات والتسعينات ضغوطات من قبل نصيرات حق المرأة في التصويت، للمطالبة بمنح النساء نصيب في العملية السياسية، وخرجت النساء في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في حركات احتجاجية لمنحهن الحق في الاقتراع، ولم يتحقق ذلك إلا عام 1918 لكن بصورة تقتصر فقط على النساء اللاتي تخطين الثلاثين ومنحت الحق كاملا عام 1930،[3]تأثرت هذه المرحلة بكتابات **جون ستيوارتميل، (إخضاع** المرأة)،و(اعتبارات في الحكومة التمثيلية)، والذي يعتبر أول برلماني يقترح بمنح حق التصويت للنساء على الرغم من رفض اقتراحه في مجلس العموم،[4] إلا أن ذلك كان أول بنية للنضال السياسي النسوي والسعي نحو مقاربة نسويه.

---

[1] يوسف بن يزة، **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2010)، ص.71.

[2] سارة جامبل، ترجمة أحمد الشامي، ***النسوية وما بعد النسوية***، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2002)، ص.40.

[3] دلال بحري، سامي حصيد، *المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي*، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع.7، (سبتمبر 2015)، ص ص.62-77.

[4] سارة جامبل، ***مرجع سابق***، ص ص.53.54.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى تباطأت الحملات النضالية الداعمة لحق المرأة في التصويت وذلك لتوجهها إلى مجالات عمل جديدة إضافة إلى ظروف التشتيت التي خلفتها الحرب، وبقي الأمر على نفس الحال إلى غاية تفجير الموجة النسوية الثانية.

سعت الموجة الأولى لتحقيق بعض من الحقوق العامة التي يملكها الرجل للمرأة وتطبيق المساواة بين الجنسين، وذلك لإدخال المرأة في الحياة العامة والسياسية لرفع مكانتها تأكيدا منها بأن الفوارق النوعية لا تأثر على أدائها.

- **الموجة النسوية الثانية**

بدأت هذه الموجة مع ستينات وسبعينات القرن العشرين، التي تزامنت مع صدور كتاب ***ميليت كيت/KATE MILLET*** عن السياسات الجنسية SEXUAL POLITCS في 1970، حيث أدى إزدهار فترة ما بعد الحرب 1945-1975 إلى جذب المزيد من النساء نحو الأنشطة المهنية في قطاع الخدمات، وتحسين مستواهم الاقتصادي والتعليمي، بانخراطهن في البحوث العلمية والتعمق أكثر في مجال العلوم الإنسانية من تحليل نفسي، أنتروبولوجي، سوسيولوجي...ذلك ما زاد وعيهن فقمن بتحليل النظام البطريركي الذي تناوله ***فريدريك أنجلز/FRIEDIRICHENGELS*** في كتابه (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة)، الذي يبرز أن النظام الأبوي الذكوري قائم على سيطرة واضطهاد الرجل للمرأة ليس من الصفات الطبيعية للبشرية،[1] هنا برز مصطلح **الجندر** الذي يعتبر فكرة النوع، بناء ثقافي يجب تغييره. فشرعت نسويات هذه المرحلة في تفكيك إيديولوجية المجتمع التي وقفت في سبيل المساواة بين الرجل والمرأة[2].

[1] احمد عمرو، النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية، ***التقرير الاستراتيجي الثامن***، ص ص.139-159.

[2] جوانا داجورندوغوتيسولو، الموجات الثلاث للحركة النسوية بناء اجتماعي متجذر، في:
https://atharah.com/the-three-waves-of-feminism-a-social-construction-rooted-in-history/ تاريخ الإطلاع: (2022/05/14).

من أكثر المناضلات شهرة في هذه الفترة هي الكاتبة الفيلسوفة الوجودية**سيمون دي بوفوار/*SIMONE DE BEAUVOIR***ومقولتها الشهيرة (المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة)[1] وذلك إشارة منها إلى الدور الذي تلعبه القيم المجتمعية في وضع صورة للأنثى.

نادت هذه الموجة بالمساواة مع الرجل في الحقوق السياسية وعلى نطاق الأسرة، الجنسانية والعمل، وقد عرفت فترة الستينات التي تميزت بحركة الحقوق المدنية المناهضة للحرب، بإعطاء صوت للأقلية الذي منح قضية حقوق المرأة اهتمام متزايد، ورفع من الوعي النسوي حتى انقسمت في تلك الفترة المناضلات إلى تيارات تحمل إيديولوجيات مختلفة، كالليبرالية، الماركسية، الاشتراكية والراديكالية التي كانت أكثرها إثارة للجدل فقد قامت بتوسيع قضايا النقاش من الحق في الاقتراع إلى فتح مواضيع الاغتصاب، العنف المنزلي، التمييز في العمل، التحرش...الخ وتميز هذا التيار الثورية ***فاليري سولاناس/ VALERIE SOLANAS*** وبيانها بعنوان ***SCU*M** سنة 1967 والذي طالبت فيه النساء الإطاحة بالحكومة الرأسمالية،[2]متجهة للتطرف الحاد بالمعاداة الكلية للرجال. وقد كشفت هذه الموجة عن ثغرة في القيم والتصورات التقليدية للمرأة، فتم التطرق إلى جل المواضيع السياسية والاجتماعية التي كان ما الممنوع أن يتم مناقشتها.

- **النسوية وما بعد النسوية/الموجة الثالثة**

اعتمدت هذه الموجة بصفة كبيرة على تحولات ما بعد الحداثة التي تمنح القيمة الأكبر للذات كونها محور عملية المعرفة، وأضافت عليها تأثير النوع الاجتماعي وذلك كان في منصف الثمانينات من القرن العشرين، وهو ما ساهم في عودة المطالبات النسوية بالحقوق المتساوية مع الرجل مع التأكيد على تفرد الطبيعة الأنثوية المختلفة عن

[1] سارة جامبل، **مرجع سابق**، ص.13.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.66.

الطبيعة الذكورية للرجل، ساعية إلى تفكيك النظام الثنائي القائم على التعارض في ثنائية المذكر والمؤنث[1].

ما ميز هذه الموجة هو كونها فلسفة للمرأة بقدر ما هي فلسفة للبيئة، وفلسفة لتحرر القوميات، بحيث تقدم نفسها بوصفها فلسفة ما بعد استعمارية،[2] وهذا ما يشير إلى فكرة انتهاء عصر الاستعمار الذكوري. لقد أدركت هذه الموجة في إحدى محطاتها بوجوب انضمام النساء للرجال للمطالبة بالتنوع الاجتماعي عكس الموجة الثانية التي كانت تناضل باستقلالية عن الرجال.[3]

الموجات النسوية عامة ظهرت لرفض الهيمنة الذكورية على الحياة والذي حرمها من أبسط حقوقها في التعبير عن الرأي، والمشاركة السياسية، فاستطاعت عند توحدها وضغطها على الهيئات العالمية أن تسترجع حقوقها، ولكن انقسامها وتعددها والاختلاف الذي يشوب الحركة الواحدة لا يدل على النقص بل فرضت عبر ذلك التنوع ممارسات جديدة في المجتمع المعاصر بحيث لا يمكن فيه الحديث عن الرجل دون المرأة والعكس صحيح.

المطلب الثاني: الحقوق السياسية والمدنية للمرأة في المواثيق الدولية.

تم تناول الحقوق السياسية مع المدنية وذلك لصعوبة فصلهما عن بعض، وهذا يعود للخلفية التاريخية لحقوق المرأة التي لم تكن تمتلك حتى أدنى حقوقها المدنية.

أ) تعريف الحقوق السياسية:

هي تلك الحقوق التي تتناول العلاقة بين الحاكم والمحكوم،[4]وبذلك هي ما يقره القانون للأشخاص المنتسبين إلى وطن معين تمكنهم من تكوين الأحزاب، والنشاط بها، الترشح و

[1] ميسون ضيف الله الدبوبي، ***الفكر النسوي الإسلامي في العالم العربي المعاصر بين التراث والحداثة***، (عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2018)، ص.26.

[2] ليندا جين شيفرد، ترجمة يمنى طريف الخولي، ***أنثوية العلم***، (الكويت: عالم المعرفة،ط.306، 2004)، ص.14.

[3] جوانا داجورن دوغويتيسولو، ***مرجع سابق***.

[4] هيئة الأمم المتحدة، ***الإعلان العالمي لحقوق الإنسان***، 1948.

إبداء الرأي، إضافة إلى تولي الوظائف العامة في البلاد، وعليه هي تتميز بجملة من الخصائص:

- ✓ لا تمنح لكل الأشخاص بل فقط لذوي الجنسية.
- ✓ خاصة وليست عامة.
- ✓ هادفة لحماية المصالح السياسية للدولة.

ب) الاتفاقيات الدولية التي نصت على حقوق المرأة السياسية:

❖ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979، فقط شرعت هيئة الأمم المتحدة بإعطاء اهتمام بمسألة حقوق المرأة منذ 1946، حيث تم إنشاء مركز المرأة سنة 1946 وفي نص الميثاق المبروم تم تناول عدم التفرقة بين الجنسين أي المساواة في الحقوق (المادة01، المادة 02).[1]أي أن لكل مواطن ينتمي لدولة معينة الحق في المشاركة في الحياة السياسية، سواء في إدارة شؤون البلاد إلى أصغر الأمور بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وباعتبار المرأة جزء من المجتمع فلها كل تلك الحقوق.

1/<u>الاتفاقيات والإعلانات العامة المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة</u>:

❖ ميثاق الأمم المتحدة: نصت المادة01 أن من مقاصد الميثاق تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بلا تمييز بسبب العرق الجنس أو الدين وذلك ما تكرر في المادتين 13و55.[2]

❖ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948: يؤكد على حق الرجال والنساء بالحقوق المذكورة فيه دون تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز على أساس الجنس، ودار النقاش حول استخدام مصطلح All menعوض استخدام مصطلح محايد جنسيا واعتمد الإعلان في

[1] حمزة نش، ***الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية***، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2012)، ص.40.

[2] الأمم المتحدة، ***المرأة من حقوق الإنسان***، (نيويورك/ جنيف: مكتب المفوض القومي، 2014)، ص.03.

نهاية المناقشات مصطلحي All humanbing و Evryone كل إنسان من أجل عدم ترك أي مجال شك في أن الإعلان يخص جنس دون أخر.[1]

❖ العهد الدولي للحقوق السياسية والدولية 1966: تنص المادة الثالثة من العهد على تعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها.[2]

لقد جاءت هذه المواثيق نتيجة الضغط العالمي من طرف النساء مطالبة بحقوقهما المدنية والسياسية التي توجت أخيرا وكفلت في هذه المواثيق التي تم تناولها والتي سواء ذكرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة المساواة في الحقوق بين الجنسين، إضافة إلى هذه الاتفاقيات هناك منها ما يتعلق بوضع المرأة مباشرة والتي سيتم التعرف عليها فيما يلي:

2/الاتفاقيات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة:

❖ اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام 1952: هي اتفاقية تبنتها الجمعية العامة سنة 1952 والتي نصت على أن المرأة على أسس متساوية مع الرجل يحق
لها التصويت في الانتخابات والترشح لأي منصب وتولي أي منصب عام في ظل القانون الوطني،[3] وقد اتفقت الأطراف المتعادلة على الأحكام التالية:

✓ المادة الأولى: للنساء الحق في جميع الانتخابات بشرط التساوي بينهم وبين الرجال.

✓ المادة الثانية: للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، بشروط لا تساوي بينهن وبين الرجال دن أي تمييز.[4]

✓ المادة الثالثة: للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف الخامة بشروط تساوي بينهن وبين الرجال.[5]

---

[1] الأمم المتحدة، ***المرجع السابق***، ص ص.3-4.

[2] ***المكان نفسه***، ص.4.

[3] محمد علي صالح المنصوري، ***الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي***، (لبنان: الإنتشار العربي، ط.1، 2011)، ص ص.210، 209.

[4] وائل أنور بندق، ***المرأة والطفل وحقوق الإنسان***، (مصر: *الفكر الجامعي*، ط.06، 2004)، ص.23.

[5] أمير فرج يوسف، موسوعة قانون حقوق الإنسان الدولي***دار المطبوعات الجامعية*** (2008)، ص ص.657-659.

✓ الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة 1967: أكدت المادة لرابعة من الإعلان على ضرورة تمتع المرأة على قدم المساواة مع الرجل دون أي تمييز بالحقوق السياسية التالية:

✓ الحق في التصويت في جميع الانتخابات وترشيح نفسها.

✓ الحق في التصويت في جميع الاستفتاءات العامة.

✓ حق تقلد المناصب العامة ومباشرة جميع الوظائف العامة.[1]

❖ المؤتمر العالمي للمرأة في نيروبي عام1985: تم اعتماد استراتيجيات نيروبي للنهوض بمكانة المرأة، ومعرفة كل من الصعوبات التي واجهتها المرأة للحصول على حقوقها، ووضع استراتيجيات للنهوض بالمرأة ومساواتها مع الرجل في الدول النامية خاصة بالمناطق الريفية خلال 15 سنة القادمة من 1985إلى 2000[2].

❖ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في ***بكين(BEIGING)*** 1995: في ختام لقاء بكين قدمت الوفود المشاركة قرار عرف باسم قواعد بكين، حيث تطرق بشكل معمق لقضايا متعلقة بحقوق الإنسان والتي شكلت موضع اهتمام للنساء، منها مواضيع النساء والسلطة وعملية اتخاذ القرار، وقد أتاح هذا المؤتمر آليات لدعم مشاركة المرأة في السياسة،حيث دعا المؤتمر إلى شغل النساء 30% من مراكز صنع القرار عام2005 تماشيا لوصولهم إلى 50 %من هذه المراكز مستقبلا.[3]

❖ مؤتمر بكين+5: عقد في الذكرى الخامسة للمؤتمر العالمي الرابع الذي عقد في بكين أي عام 2000تم المناقشة فيه العراقيل التي وجهت الدول في تنفيذ المقررات في ضل التغييرات الاقتصادية.[4]

---

[1] عبد الكريم علوان، ***الوسيط في القانون الدولي العام*** (الأردن: دار الثقافة، 2009)، ص.206.

[2] دريدي نريمان، ***حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية***، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص93،94.

[3] كلوديو زانغي، ***الحماية الدولية لحقوق الإنسان***(لبنان: دون، ط.1، 2006)، ص.448.

[4] منال فنجان علك، ***مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية***، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2009)، ص.103.

لقد كان العمل لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية قدتم بعقد تحالفات بين كل من دعاة حقوق المرأة ودعاة حقوق الإنسان لكسر جسور التمييز على أساس النوع، الجنس وأشكال التمييز لتي تكون على أساس العنصر الثقافي والديني، والتي نجدها تعرقل بكثرة المشاركة السياسية للمرأة العربية.

المبحث الثالث: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي

لا بد للباحث في موضوع المرأة العربية من التطرق لتشعب القيم الاجتماعية والمقدسات الحساسة في المجتمع، فالعالم العربي لا يزال إلى غاية اليوم يشهد جدلا حول مدى تأثير انخراط المرأة في العملية التنموية السياسية على كفاءة القطاع السياسي وأيضا على دورها التقليدي كزوجة وأم. وسيتم التطرق فيما يلي إلى تاريخ حصول المرأة العربية على حقوقها السياسية والتحديات التي واجهتها.

المطلب الأول: تاريخ الحقوق السياسية للمرأة العربية

لقد ظلت المرأة العربية ولفترة طويلة بعيدة عن المجال السياسي، ففي الوقت الذي كانت تتطور فيه المشاركة السياسية في الغرب، تأخرت المرأة العربية كثيرا في الحصول على حقوقها، كحقها في الترشح والانتخاب، حيث كان ينظر إليها كونها كائن غير سياسي يتم الاهتمام بها فقط إلا في فترة الاستحقاقات الانتخابية من أجل الحصول على صوتها وإقصائها من طرف الأحزاب والمنتخبين، بحيث لا يكمن المشكل في القوانين والمعاهدات بل في أنماط السلوك، بحيث أقرت الأمم المتحدة في بيان أعدته عام 2000 بعد انعقاد مؤتمر **نيروبي**، أن العراقيل التي تحول دون تقدم المرأة في العالم تعود للتقاليد العميقة المتجذرة في المجتمعات إضافة أن الحكومات لا تزال تفتقر إلى الإرادة السياسية لتغيير الأوضاع التي جعلت المرأة مواطنة من الدرجة الثانية.[1]

لم يتم حصول المرأة العربية على حقوقها السياسية في وقت واحد، وذلك يعود للاختلاف في الأوضاع في البلدان العربية وتقلبات الأنظمة السياسية بها.

❖ الحق في التصويت: التصويت على شخص يعني تأييده واختياره كممثل وناطق باسمه،حصلت المرأة العربية هذا الحق في إطار معادلة تأخذ بعين الاعتبار التوازن

[1] هنري عزام، وآخرون، ***المرأة العربية بين أثقال الواقع وتطلعات التحرر***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2004)، ص14.

الاجتماعي بعلاقته مع التوازن السياسي[1] وقد يتم بشكل جزئي فنرى تباين في حصول المرأة العربية على حقها في التصويت، وقد كانت جيبوتي السباقة في منح الحق السياسي للمرأة عام 1946 لكنها في المقابل لم تمنحها حق التصويت في الانتخابات سوى عام 1986، أما في لبنان فقد كان مبكرا مقارنة بالدول العربية الأحرى فقد حصلت المرأة على الحق في التصويت عام 1952،[2]ومع صدور أول دستور بعد ثورة يناير1956 حصلت المرأة في مصر على حقها في التصويت وبعد ثلاث سنوات في تونس،[3]أي في عام 1959[4]، ثم تلتها المرأة الليبية عام1964 ثم اليمنية عام1990، أما في دول الخليج فهي تجربة خاصة وتعتبر حديثة ففي الكويت منحت المرأة الحق في التصويت عام 1985، ثم أزيل هذا الحق إلى غاية 1985 أعاده البرلمان الكويتي، وبعد أربع سنوات نجحت أربع نساء في انتخابات مجلس الأمة. وقبلها بسنتين في قطر سنة 1998، وأحدثها في السعودية حيث حصلت على حق التصويت في سنة 2011.[5]

❖ الحق في الترشح: يعني الترشح القدرة على الوصول إلى السلطة السياسية عن طرق ممثلين وبالتالي ممارسة إرادة للشعب، نالت المرأة العربية هذا الحق أيضا في أوقات متباينة، ففي لبنان وبعد أربعين عام كاملة من منح المرأة حق الترشح لم تدخل البرلمان فعليا إلا عام 1991، في سوريا لم تدخل فعليا في البرلمان إلا عام 1973، وفي السودان كان عام 1965، وتعتبر المرأة المصرية أول امرأة عربية تدخل البرلمان وكان ذلك 1957، في تونس وفي نفس العام من منحها حق التصويت دخلت أول امرأة لمجلس النواب، وفي عام 2006 شكلت لجنة خاصة بالمرأة في مجلس النواب لدعم التمثيل النسوي الذي وصل سنة 2014 ل 31 بالمائة في حين سجلت دول الخليج تأخرا في منح المرأة حق الترشح، 2006 في

---

[1] نزيهة زروق، **تقرير إقليمي عن الدراسات المسيحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة** (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2007)، ص.107.

[2] منظمة المرأة العربية، في :***http://test.arabwomenorg.com/PublicationDetails.aspx?ID=118*** تاريخ الإطلاع (2022/05/22).

[3] فاديا كيوان، **تقرير إقليمي عن الدراسات المسيحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة** (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2007)، ص ص.06.08.

[4] منظمة المرأة العربية، ***مرجع سابق.***

[5] **المرجع نفسه.**

الإمارات، 2002 في الكويت، 2011 في السعودية، حيث دخلت للبرلمان عام 2013 وخصص لها 29 بالمائة من مقاعد مجلس الشورى بطلب من العاهل السعودي.[1] الجدول التالي يبين عدد النساء في الغرفة العليا من البرلمان وترتيبها عالميا وعربيا

الجدول رقم01: نسب مشاركة المرأة في البرلمان لبعض الدول العربية مع تصنيفاتها عالميا، وعربيا.

الدولة	الانتخابات	الرتبة عربيا	الرتبة عالميا	إجمالي المقاعد	عدد النساء
مصر	2020	2	69	592	164
العراق	2018	3	77	329	87
تونس	2019	4	78	217	57
جيبوتي	2018	5	80	65	17
الصومال	2016	6	89	275	67
المغرب	2016	7	112	395	81
موريتانيا	2018	8	113	153	31
السعودية	2020	9	117	151	30
البحرين	2018	12	142	40	6
الأردن	2020	13	157	130	15
سوريا	2018	14	159	250	25

المصدر: منظمة المرأة العربية في: ***http://www.arabwomenorg.org/***

بالمقارنة بين عدد النساء الموجودات في الغرفة العليا للبرلمان وأجمالي المقاعد لكل البلدان العربية فالنسب مقبولة في مصر بنسبة حوالي 27 بالمائة، وفي تونس، جيبوتي، الصومال، المغرب، وموريتانيا تتراوح النسبة ما بين 27 بالمئة إلى 20 بالمائة تنازليا،أما في البحرين، السعودية الأردن وسوريا فهي تنخفض تحت حاجز 19 بالمائة.

[1] _____،متى منحت الدول العربية النساء حق الترشح والانتخاب، في:
https://www.sasapost.com/arab-women-and-elections تاريخ الإطلاع: (2022/05/21)

بالتالي يبقى إقرار هذه الحقوق ليس معيارا من الناحية العملية إذ المهم هو كيفية التطبيق والذي نرى جل البلدان العربية تفتقر إليه وهو ما نراه واضحا في التأخر الذي شاب منح المرأة الحق في الترشح، فعلى الرغم من قول هذه الدول دستوريا بحق المرأة في الترشح لكن الممارسة في أغلب الأحيان محظورة عليها وإذا وجدت تكون في قضايا هامشية لا تؤثر على النخبة الحاكمة.

❖ الحق في تقلد الوظائف العامة: يقصد بهذا الحق توفير المساواة وتكافئ الفرص بين جميع المواطنين في التقدم أو الالتحاق أو مباشرة الوظيفة، ويقتضي هذا الحق عدم تفضيل طبقة على طبقة أخرى لإذابة الفوارق بين الجنسين والشعوب والطوائف،[1] أما بشأن تقلد المرأة العربية للمناصب العامة فقد نصت المادة 14 من الدستور المصري عام 1971 بأن (الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب).[2]وقد عينت أول امرأة في منصب وزاري سنة 1962[3]،كما ضمن دستور الأردن لعام 1974 للمرأة الحق في تقلد الوظائف العامة، وتم تعيين أول امرأة في منصب وزاري عام 1989،أما المادة 45 من الدستور السوري فقد كفلت للمرأة حقها في تقلد الوظائف العامة، وعينت أول وزيرة في الحكومة في وزارة الثقافة سنة 1972،[4] وأقر الدستور اللبناني أيضا بحق المرأة في تقلد الوظائف العامة منذ 1953 وعينت وزيرتان لأول مرة عام 2004، كما أقر قانون الخدمة المدنية في المادة 12 من الدستور اليمني لعام 2009بحق المواطنين دون تمييز بشغل الوظيفة العامة على مبدأ تكافئ الفرص،[5] وتولت أول امرأة يمنية منصب وكيل وزارة عام

---

[1] خالد مصطفى فهمي، ***حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي***، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007)، ص.145.

[2] إبراهيم أحمد حليفة، ***حقوق الإنسان-أنواعها-طرق حمايتها من القوانين المحلية والدولية***، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2008)، ص.218.

[3] أمل الباشا، ***المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية*** (صنعاء: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 2005)، ص.72.

[4] محمد عتاب، سيد فهمي، ***المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث*** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007)، ص ص.189.190.

[5] الطيب بكوش وآخرون، ***المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة*** (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004)، ص.464.

1991أما كوزيرة لحقوق الإنسان فكان ذلك عام 2001، وفي الكويت تم تعيين أول امرأة كويتية على رأس وزارة التخطيط والتنمية الإدارية،أما مغربيا فالدستور التونسي والمغربي خالي من أي تمييز بين المرأة والرجل في حق تقلد المناصب العامة، وعينت أول وزيرة في تونس سنة 1983 في وزارة العائلة والنهوض بالمرأة أما في المغرب فتقلدت أول امرأة مغربية منصب مندوبة سلمية للمعاقين سنة 1994.[1]أما الجدول التالي فيمثل عدد النساء المستوزرات لبعض الدول العربية لعام 2020.

جدول رقم02: عدد النساء المستوزرات لبعض الدول العربية في سنة 2020، وترتيبها على المستوى العالمي والعربي.

البلد	المرتبة عربيا	المرتبة عالميا	إجمالي الوزراء	النساء منهم
لبنان	1	46	16	6
مصر	2	69	33	8
الكويت	3	87	14	3
موريتانيا	4	94	25	5
الصومال	6	99	27	5
الإمارات	7	112	24	4
المغرب	8	114	19	3
سوريا	11	129	30	4
جيبوتي	12	130	13	3
عمان	13	142	27	3
قطر	15	164	14	1

المصدر: منظمة المرأة العربية، في:

http://test.arabwomenorg.com/PublicationDetails.aspx?ID=118

من الجدول في سنة 2020 احتلت لبنان المرتبة الأولى عربيا من حيث نسب النساء المستوزرات والتي فاقت 31 بالمائة،ثم تلتها مصر بنسبة 24 بالمائة ثم الكويت وموريتانيا

[1] أحمد جابر، ***المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.165.

بنسب متقاربة، في حين احتلت قطر المرتبة الأخيرة بنسبة 4 بالمائة، يتبين من الجدول أعلاه أن نسب إستوزار النساء ضعيفة جدا ولا تقارب حتى نصف إجمالي الحقائب الوزارية.

إذن معظم البلدان العربية قد حصلت فيها المرأة على حقوقها السياسية إلا أن ذلك كان بشكل كبير على الورق، وبشكل غير كافي لتمثل المرأة قوة ضغط على القرار السياسي وذلك يعود لعدة معيقات.

المطلب الثاني:واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية بين المعيقات وآلية الكوطا

أدت الظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بالعالم العربي في السنوات الأخيرة إلى إقصاء قضايا المرأة ووضعها في خلفية الموضوعات المناقشة، وذلك يرجع لعدة عوامل خلقها النظام تخوفا من انقلاب موازين القوى والسلطة المتعارف عليها منذ عقود، لذا سعت الناشطات الحقوقيون من كلا الجنسين لإيجاد حلول لإقصاء النساء وعدم تمثيلهن وحتى عزوفهن عن المشاركة في مراكز صنع القرار، وكان هذا عبر فرض المواثيق الدولية للمرأة نظام **الكوطا** كآلية لتمكين المرأة سياسيا، والذي طبقته حتى الدول العربية.

1/**معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية:** تواجه المراة العربية في سبيل نشاطها السياسي العديد من العقبات لعل أهمها الاجتماعية، العشائرية، الإعلامية، الاقتصادية...

- **عائق الموروث المجتمعي الثقافي:** تؤثر القيم السائدة في سلوك أفرادها وتحديد مكانة كل من الجنسين فيها وتعتبر الثقافة السائدة في كل المجتمعات العربية كما هو واضح ذكورية جهوية وعشائرية، ما فرض إطار خاص لصورة المرأة يقود الرجل فيه العمل السياسي لكون ذلك لا يتناسب مع طبيعة المرأة وإن اختلفت حدة هذه القناعات من دولة لأخرى إلا أنها تؤكد عدم قدرة المرأة على القيادة، النقاش والخطابة، عقد التحالفات...الخ[1] لكن هذه الفكرة تتسم بالقصور، لأننا نرى العديد من القياديات النسويات اللاتي وصلن لمناصب عليا وحساسة وأثبتن فعاليتهن في قيادة الشعوب وتطوير البلدان، على غرار رئيسة ألمانيا **أنجيلا**

[1] رشا أحمد عواد النعيمات، ***مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية***، رسالة ماجستير غير منشورة (الأردن:العلوم السياسية، 2021)، ص.48.

ميركل/*ANGELAMERKEL* ذات الشعبية الكبيرة بنسبة وصلت لستين بالمائة من المؤيدين، وقد صنفتها مجلة ***فوربس(FORBES)*** كأقوى امرأة في العالم من عام 2006 إلى غاية 2020 ولقوتها فقد تمكنت من البقاء على رأس المستشارية لثلاث عهدات متتالية،ونجد لنظيرتها الأرجنتينية السياسية والمحامية ***كريستينا فرنان (CRISTINAFERNANDEZ DE KIRCHNER)*** تدحض هي الأخرى فكرة عدم كفاءة المرأة سياسيا، باشتهارها بخطابها المثير للجدل في الأمم المتحدة عندما قالت بتورط دول كبرى مع الإرهاب، مثال أخر عن أول امرأة تنتخب رئيسة للبلاد عام 2011وهي **ديلما روسيلفا/*DILMA ROUSSEFF*** والتي عرفت بكونها أول امرأة برازيلية تتولى منصب الرئاسة وتميزت بكفاحها المسلح ونضالها السياسي ضد النظام العسكري الذي حكم البلاد، لقبت بالمرأة الحديدية لقوة شخصيتها.[1]

ترتبط ثقافة المجتمع العربي المتعصبة ضد المرأة بجذور ثقافية متداولة في الموروث الشعبي بأنها مرتبطة بشقاء بني البشر لأنها الغاوية وأصل الخطيئة الأولى ،وحاول ابن رشد في كتاباته المنطقية دحض هذه الفكرة، لكن بقيت الثقافة الشعبية السلبية عن المرأة متغلبة على تلك المحاولات،وبقيت تملك صورة دونية عن الرجل على أساس اختلاف الجنس، وما زادها قبولا وانتشارا هو إضفاء العامة عليها صبغة دينية كحديث الرسول صلى الله عليه وسلم(المرأة ناقصة عقل ودين)،[2] فالمثل الشعبية تعم بفكرة أن كل النساء متشابهات ولا قدرة لديهن للابتكار والإبداع وأنهم مجرد صورة نمطية يعاد تشكيلها، بحيث أصبح تعليم البنات في بعض المناطق في السودان اليمن، والصعيد في مصر لا يزال منعدم وإذا وجد يتوقف في مرحلة معينة وذلك خوفا مما قد ينتجه تعليم البنات من جلب للعار.

على الرغم من ما شهده الوطن العربي من تطورات في القوانين والدساتير، إلا أن النظرة الدونية للمرأة لا تزال ظاهرة في التربية بحيث يرتبط العيب والحرام بالمرأة دون الذكر ما يخلق هوة ومشاكل بين الجنسين على أساس التمييز القائم على النوع في التنشئة والمعاملة والممارسات السياسية.

[1] FORBES MAGAZINE, AT:***https://www.forbes.com/power-women/***

[2] رشا أحمد عواد، ***مرجع سابق***، ص.49.

➢ **عائق الموروث الديني:** سعى الدين الإسلامي لإنصاف مكانة المرأة ومنحها حق التملك والإجارة والشراء والتعليم والعمل والطلاق.. الخ ومن الأدلة الشرعية على ذلك قوله تعالى: ***(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم)***،[1]وقوله أيضا: ***(فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض)***،[2] في حين يتناول أعداء المرأة نصوصا غير صحيحة منسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم مثل: (أكثر أهل النار من النساء)، (خلقت المرأة من ضلع أعوج)، (لا تسكنوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة)، وذلك لإقصاء المرأة وتهميشها من الحياة العامة والسياسة خاصة. ولكتاب الإمام **حامد الغزالي (إحياء علوم الدين)** تأثير كبير على إنعاش أفكار تشوه النظرة للنساء وتجعلها مخلوقا جاهلا، ناقصا وتابعا، في الجزء الثاني من كتابه الصفحة 24 في جزء القواعد المثلى للمعاشرة الزوجية يقول: (المرأة إذا أكرمتها أهانتك لأن ركاكة العقل طبيعة فيهن، فالمرأة لا تخرج من البيت ولا ترى الرجال وعليها طاعة زوجها طاعة مطلقة)،[3] على الرغم من محاولات ابن رشد كما تم القول سابقا إلى دحض هذه الأفكار بالعقل والمنطق إلا أن الثقافة السائدة بقيت تتبني أفكار الغزالي وذلك يرجع لتوافقها مع البنية الذكورية المهيمنة على السلطة.

من المهم إدراك أن كل ما يقال عن الدين هو ليس كل الدين،وليس كل متناقل ديني بين العامة هو قاعدة دينية، فالمجتمع قد يسيء تفسير وفهم بعض النصوص وحتى الفقهيون قد يرتكبون تلك الأخطاء، وفي أحيان كثيرة يخضع النص إلى المزاج المجتمعي[4] وأهداف السياسيين، فالتاريخ حلقة تعيد تكرار نفسها هذا حدث في المسيحية في القرون الوسطى بتحالف الملوك مع القساوسة لتحقيق أغراض شخصية بإعمال قداسة النصوص، وذلك يحصل اليوم في الدين الإسلامي لأغراض ساسية متعددة منها تقييد مشاركة المرأة السياسية.

---

[1] القرأن الكريم، ***سورة التوبة***، الأية–7.

[2] القرأن الكريم، ***سورة أل عمران***، الأية–195.

[3] أبو حامد الغزالي، ***إحياء علوم الدين***، (مكتبة الإيمان، 2008)، ص.24.

[4] رشا أحمد عواد، ***مرجع سابق***، ص.56.

2/**الكوتا كآلية لتمكيين المرأة العربية سياسيا:** يعتبر نظام الكوتا من الحتميات التاريخية التي أفرزها النضال النسوي في العالم، وذلك لإعطاء فرصة للنساء بالتواجد في مراكز صنع القرار.

الكوتا: هي تمييز ايجابي لصالح الأقليات والفئات المهمشة،تزامنت ولادته مع التغير في مفهوم المساواة بحيث تم الانتقال من المساواة كمبدأ إلى كونها هدفا، أما **الكوطا** االنسوية فهي تتمثل في أخذ الحد الأدنى من الأصوات اللازمة لضمان الفوز بمقعد تمثيلي واحد في كل دائرة انتخابية في ظل نظام التمثيل النسبي، والحد الأدنى من المقاعد المنتخبة التي يجب شغلها من قبل النساء لضمان تمثيلهن، ويفرض القانون هذا النوع من الحصة على الأحزاب، على أن تشمل قوائم المرشحين الحزبيين حدا أدنى من المرشحات النساء،[1]وهذا هو النوع من الكوتا الذي سيتم التحدث عنه. وتوجد أيضا الكوتا المزدوجة وهي التي تقتضي شرطين على القوائم الانتخابية لمصلحة المرشحات وهما:

- ✓ وجوب تضمين النسبة المؤوية كحصة للنساء في القوائم.
- ✓ ترتيب أسماء المرشحات في القوائم بصورة تضمن وجود أسمائهم في مقدمة القوائم.

تستخدم هذه الآلية في قضايا التعدد الديني والعرقي، ولإنصاف الفئات المهمشة ففي الولايات المتحدة الأمريكية تطبق بنسبة خمسة وعشرون بالمائة لتأمين دخول العرق الأسود للجامعات. ظهرت **الكوتا** كآلية للعمل منشقة من اجتماع بكين 1995 كتوصية لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في أجهزة الحكم وتحديد النسبة على أن لا تقل عن ثلاثين بالمائة وذلك لكون المنافسة بين الرجل والمرأة سياسيا دائما ما تكون في ظروف لا تنصف الأنثى.[2]

الكوتا النسائية إذا هي إجراء تدخلي من قبل السلطة لضمان حصة من المقاعد النيابية للمرأة باحتساب نسبة مؤوية كحد أدنى للمقاعد التي يجب أن تحصل عليها النساء في الهيئات النيابية المنتخبة وهي نوعين كوتا إلزامية وكوتا حزبية، وبين مؤيد ومعارض لنظام

[1] مي حمودي الشمري، ***دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير***، (القاهرة: المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية، 13-14 ديسمبر 2016)، ص.03.

[2] رشا أحمد عواد، ***مرجع سابق***، ص.04.

الكوتا إلا أن جل الدول العربية قد وقعت على اتفاقية **سيداو** ووثيقة **بكين** لضمان حصص لتمثل النساء ولو كان تطبيقها متأخرا بعض الشيء.إن الأرقام المتصاعدة عالميا في تمكين المرأة تقابلها احباطات عندما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية التي لا تزال بعيدة كل البعد عن المعدل العالمي لمشاركة المرأة في البرلمان والذي قدر في 31مارس2012 ب8990مقعد بنسبة تقدر ب 19.6 بالمائة في كلتا الغرفتين والمقدر عالميا ب45813 في حين تقدر نسبة المقاعد التي تحتلها المرأة في برلمانات العالم العربي ب10.6 بالمائة فقط من مجموع المقاعد البرلمانية،[1]في مصر وبعد ثورة 2011فازت تسع نساء بنسبة 20 بالمائة فقط من مجموع 498مقعد،[2]أما في الأردن فخص القانون المعدل لقانون للانتخابات الصادر سنة 2003 النساء بستة مقاعد كحد أدنى تتنافس عليها النساء إلى جانب الحق في المقاعد الأخرى،[3] وسعت بعد ذلك النخب النسوية لرفع النسبة إلى 30بالمائة من مجموع المقاعد، ولم يحصل ذلك سوى عام 2012لترفع فقط إلى حدود 15 بالمائة.[4] أما في المغرب فقد تم إقرار حصة 10 بالمائة من مجموع المقاعد للنساء، وفي انتخابات التشريعية 2011 بلغ عدد المرشحات 75 امرأة في القوائم المحلية أي بنسبة 3.75 بالمائة مقارنة مع نسبة 3 بالمائة قبل أربع سنوات.[5]

أثار نظام **الكوتا** في الدول العربية كلاما في الأوساط السياسية حول معارضته لأسس الديمقراطية، واعتباره من وسائل التمييز حسب الجنس، لكن ذل خاطئ بصورة ما فالديمقراطية لا يمكن أن تحقق ونصف المجتمع الذي تشكله المرأة مقصية من المشاركة السياسية لعيشها تهميش سياسي لعدة قرون بسب الثقافة الذكورية المهيمنة وتفشي الجهل

---

[1] موقع الإتحاد الدولي للبرلمانيات، في: ***http//ipu.org***، تاريخ الإطلاع (2022/05/22).

[2] يوسف بن يزة، لزهر وناسي، دور الكوتا النسائية في تعزيز تواجد المرأة في البرلمانيات العربية، ***مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية***، ع.1 (جوان 2012)، ص ص.101-124.

[3] أمل الباشا، المنتدى الديمقراطي للمرأة العربية، ***النساء والسياسة رؤى دينية إشكاليات وحلول***، (اليمن: منشورات مندى الشقائق العربي، 2004)، ص.51.

[4] يوسف بن يزة، لزهر وناسي، ***مرجع سابق***،ص ص.101-124.

[5] ***المرجع نفسه***، ص.111.

بحقوقها السياسية، بالتالي ***الكوتا*** هي وسيلة لتعويض المرأة عن المعوقات المجتمعية في العمل السياسي.

خلاصة:

نستخلص أن المشاركة السياسية هي مطلب أساسي للتغيير والتأثير في القرارات السياسية، وهي حق وواجب للمواطنين يكون أكثر فاعلية بإشراك المرأة فيه،فقد عانت المرأة لعدة قرون من التهميش وكل أشكال التمييز هو ما جعل الحركات النسوية تخرج للوجود مطالبة بمنح النساء حقوق تساوي حقوق الرجل، وقد انتقلت هده العدوى من العالم إلى الأوطان العربية وبضغط من مؤسسات القوى العالمية طبقت نظام **الكوتا** أو المحاصة لتمكين النساء سياسيا، لكن النتائج لا تزال ضعيفة وليست بالنسب المرجوة لإحداث التغيير دون اتهام بين الجنسين على أن نجاحه أو مكسبه أو منصبه السياسي هو من صور التمييز والعنصرية لكون مشاركة النساء العربيات لا تزال تصطدم بالنسيج القيمي العربي الرافض لتقلبات التاريخ.

الفصل الثاني

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

تمهيد

تنتمي الجزائر إلى مجموعة الدول العربية الإسلامية، التي أصبحت فيها المشاركة السياسية للمرأة مطلب أساسي للحركات النسائية، والمواثيق الدولية مقترنة بضرورة تواجد المرأة في مراكز صنع القرار والتمثيل المتساوي للجنسين. وتعتبر الجزائر من البلدان التي صادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان حقوق المرأة، فحتى النصوص القانونية الوطنية ضمنت توسيع حجم مشاركتها في المجالس المنتخبة، وسيتم التطرق في ها الفصل إلى تاريخ مشاركة النساء الجزائريات في العملية السياسية في مختلف التحولات السياسية، إضافة للمنظومة القانونية لحقوق المرأة، ومكانة هاته الأخيرة في الأحزاب،المجالس التشريعية والمحلية، تمثيلها في الوزارات، إضافة لدراسة لآلية الكوتا والمناصفة كحل لتمكين المرأة الجزائرية سياسيا

المبحث الأول: واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

إن موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر أصبح يكتسي اهتماما كبيرا خاصة مع تطور مفهوم الديمقراطية المرتبطة بعنصر المواطنة وحق كلا الجنسين في الانتخاب، والتمثيل في المجالس الشعبية الوطنية والمحلية، فسعت الجزائر عبر دساتيرها المختلفة للاعتراف الصريح بهذا الحق دون تمييز.

المطلب الأول: تاريخ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

إن تكوين صورة واضحة عن واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية يستوجب العودة إلى المحطات التاريخية التي مرت بها البلاد، وعبرت فيها المرأة عن نفسها كونها جزء من النسيج المجتمعي والسياسي، لا يمكن الاستغناء عنه.

1/**النضال السياسي أثناء الحكم الاستعماري/حرب التحرير:** تميزت الأوضاع السياسية التي عايشتها الجزائر في فترة الإستدمار الفرنسي بالجمود والركود، لغياب الوعي الوطني وغياب المؤسسات الإصلاحية، وذلك لهيمنة المستعمر على كل نواحي الحياة وممارسته لسياسية القهر والقمع على الجزائريين، هكذا تضافرت كل تلك العوامل على تحطيم دور المرأة،[1]كانت وضعيتها خلال تلك الفترة رديئة تعاني من التقتيل، والحجز كرهينة والتي وصلت حتى عرضها للبيع لتبادل السلع من طرف المستعمر...إلخ، لكن رغم كل تلك الظروف الصعبة برزت نماذج نسائية تمثل روح كل النساء الجزائريات الصامدة، الشجاعة والرافضة للمستعمر، ***كلالة فاطمة نسومر***التي يشهد لها التاريخ بقوتها وشراستها في مقاتلة العدو. وأثبتت المراة بعد ذلك وجودها في النضال السياسي والاجتماعي مع اشتعال الشرارة الأولى للثورة فشاركت قدر استطاعتها في الحركات والمنظمات الوطنية،[2]تتجلى مساهمتها الأولى في إنشاء أجيال الثورة والتضحية بكل غالي في سبيل استعادتها لكرامتها المسلوبة وهنا شرع تاريخها السياسي يتشكل بتسجيل نماذج بطولية شاركت في التعبئة السياسية، حمل السلاح،

[1] عجناك يمينة بشي، ***صورة المرأة في الخطاب الشعري الجزائري المعاصر***، (المنهل، 2017)، ص.19.

[2] ***جريدة المنار***، ع.7، 15 أوت 1958.

المشاركة في المظاهرات، النضال في المنظمات الطلابية والعمالية، نقل الأسلحة، العمليات الفدائية، مراقبة العدو، التجسس، نقل المعلومات السرية والوثائق، إمداد المجاهدين بالطعام واللباس...إلخ[1]ومن بين أسماء المناضلات اللاتي قمن بالعمليات الفدائية، **جميلة بوحيرد، *زهور زيناري*، *وجميلة بوباشا*** المتهمة بوضع قنبلة بالجامعة التي تم اعتقالها سنة 1959 وتعرضت للتعذيب وغيرها الكثير من النساء اللاتي تعرضن للعنف، الضرب، الإعدام لكن ذلك لم يحد من مستوى نضالهن بحيث تشير الإحصائيات التي ذكرها **مؤتمر الصومام** المنعقد في 1956 أنه ازدادت نسبة النساء المجاهدات من 5 بالمائة في بداية الثورة لتصبح 10 بالمائة ما بين عسكريات ومدنيات.[2]لقد كانت هذه الفترة فرصة لتعبير المرأة عن وعيها السياسي وأصبحت طرف لا يستغنى عنه وكان هذا الخطوة الأولى نحو استقلالها من القيود العرفية والمعتقدات التي تكبل انطلاقها في الحياة السياسية.

2/النضال السياسي بعد الاستقلال وجدت الحكومة الجزائرية نفسها سنة 1962 أمام خراب كبير في البنية التحتية، فقر وانتشار للأمية وكانت النسبة الأكبر تمثلها النساء، فلجأت الدولة الحديثة لمشروع إصلاحي كانت أول خطواته إنشاء دستور ليكون بمثابة الأداة القانونية لحماية حقوق الأفراد والمساواة بينهم. ويعد **ميثاق طرابلس**1962 السباق للتأكيد على دور المرأة و الإلزام بترقيتها والنهوض بمكانتها ومن بين الأهداف المسطرة لذلك: تدعيم حق المرأة في المشاركة في البناء الوطني وضرورة تكوينها سياسيا حيث جاء في نص الميثاق (لن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يساند الأحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية، ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل عليه أن يجعل من تطور المرأة الجزائرية واقعا لا رجعة فيه وذلك بواسطة تخويل النساء مسؤوليات حزبية)،[3]ولتحقيق ما جاء في الميثاق، كفلت الجزائر حق إلزامية التعليم ومجانيته لكافة

---

[1] حمداد صبيحة، ***المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة وهران:كلية العلوم الاجتماعية، 2016)، ص.76.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.76.77.

[3] زينب لموشي، لمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين واليات التفعيل، ***تاريخ العلوم***، ع. 7(مارس 2017)، ص ص.133-146.

المواطنين إناثا وذكورا، وهو ما ساهم في خلق جيل جديد من النساء أكثر وعيا بحقوقهن السياسية، وعلى الرغم من عدم تسجيلهن لأي تواجد في الحقل السياسي، لكن طالبت النساء في المشاركة السياسية من خلال حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان الممثل الشرعي والوحيد لجزائر ما بعد الاستقلال ، لكن في هذه الفترة سلطة الدولة كانت ضعيفة، والساحة السياسية معرضة لظهور صراعات إيديولوجية من بينها مسألة إدماج المرأة في السلطة بين تيار إسلامي معارض وتيار نهضوي مؤيد، فنشطت المرأة الجزائرية بالمشاركة في الاحتجاج عبر منظمة النسويةUNFA وذلك لتحرير مشاركتها في المجتمع، ومن المساندين لها في تلك الفترة الرئيس ***أحمد بن بلة*** 1962-1965 حيث طالبها بتحرير نفسها من سلطة الأعراف والاعتماد الكلي على الرجل، ***وهواري بومدين*** من خلال اعترافه بمنظمة الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات والخطاب الذي ألقاه في حفل تنصيب الأمانة العامة للحزب في 20 أوت 1965 أكد فيه بضرورة تحفيز مشاركة المرأة من كل الأصناف والمناطق ورفض الأفكار الخاطئة حول دونية أخلاقها التي لا علاقة لها بالدين الإسلامي، لأن الدين الإسلامي دين تطور يقر بالمساواة لكافة الناس.[1]

3/النضال السياسي ما بعد الثمانينات: شهدت فترة الثمانينات إلى غاية التسعينات صراع سياسي حاد بعد أزمة انخفاض أسعار النفط، والانتشار الكبير للبطالة وتسريح العمال والفقر، تفشي الرشوة والبيروقراطية، وعلى إثر ذلك حدث تحول في النظام من الحزب الواحد إلى إقرار التعددية خاصة بعد أحداث أكتوبر1988،هنا انتشر الحزب الإسلامي بقوة وحصد شعبية كبيرة من المواطنين، والذي كان من أولوية موضوعاته المرأة العاملة خارج المنزل وإصراره على عودتها إلى المنزل للحد من البطالة وعزلها عن المجال العام حفاظا على عفتها، وإلزام الطالبات في كل المستويات التعليمية باللباس الشرعي وعدم تقليد الغرب، وما أكسب هذا الحزب الشرعية هو استخدامه للنصوص الدينية. فوجدت المرأة نفسها متهمة بالانحراف عن الهوية الإسلامية، فتعرضت للاغتيال والاغتصاب والتهديد خلال العشرية السوداء، لكن الحركات النسوية ورغم كل تلك المخاطر التي واجهتها لعبت دور كبير في

[1] صبحية حمداد، ***مرجع سابق***، ص ص.86-89 .

التصدي للإرهاب، وسعت من أجل خروج المرأة إلى العمل والدراسة والمشاركة السياسية لكسر تلك العقلية الذكورية التخويفية، وقد كانت تدعم الأفكار التحررية وتنشط بكثرة في الإطار الجامعي.[1]

عرفت فترة التسعينات تطبيق القانون العضوي 91/17 المؤرخ في 14 أكتوبر 1991 المعدل والمتمم لقانون 89/13 في 1989 المتعلق بقانون الانتخاب عن طريق الوكالة ،الذي كان يقيد المرأة من الإدلاء بصوتها، ومن خلال هذا التعديل أصبحت تعبر عن اختياراتها السياسية كالتصويت، المشاركة في صياغة سياسة الحكومة والمشاركة في المنظمات والجمعيات الحكومية.[2] وبعد إجراء أول انتخابات تعددية عام 1997 والتي شارك فيها أرع مرشحين من بينهم امرأة **لويزة حنون** التي تعتبر من أوائل النساء الجزائريات التي تترأس حزب سياسي***(حزب العمال)***، توج على إثر تلك الانتخابات **عبد العزيز بوتفليقة** رئيسا والذي عرف بدعمه للنساء وتمكين المرأة في جميع الميادين ويظهر ذلك في،مصادقة الجزائر على اتفاقية **أديس أبابا** 6 جويلية 2004 حول النوع الاجتماعي لتوفير وسائل لتفعل حقوقها كاملة غير منقوصة.[3] وطبق نظام **الكوتا**، وقد شوهد توجه نسب كبيرة من النساء إلى مناصب الاقتراع في الانتخابات الرئاسية لسنة 2012.

4/مشاركتها في حراك 2019: يقر المختصون في العلوم السياسية أن وجود حراك سياسي بشكل منتظم ومستمر يساهم في ظهور نهب سياسية جديدة من شأنها تلقي القبول من طرف المواطنين أو الرفض، يمكن لهده النخب تقديم مشروع إصلاحي ورؤى جديدة لمعالجة المشاكل والقضايا المجتمعية وسد الاختلالات،[4]انطلاقا من هذه النظرة نجد أن خروج النساء الجزائريات للشارع هو الإحساس بالتقييد المجتمعي الأتي من الخلل الكبير في المنظومة السياسية التي يقتصر تشجيعها للمرأة على الخطب السياسية ويبقى غائب في الممارسات.

---

[1] صبحية حمداد، ***مرجع سابق***، ص.93-96.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.98

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الجريدة الرسمية***، ع.39، (13جوان2007)، ص.16.

[4] صليحة محمدي، مالكي مريم، مشاركة المرأة الجزائرية في الحراك الشعبي وانعكاساته المحتملة على تعزيز مكانتها في العملية السياسية، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، م.10، ع.3 (جويلية 2021)، ص ص.356-370.

فكسرت مشاركة النساء في الحراك 2019 هو كسر لقيود التقاليد، مطالبات بتغيير النظام قد كان لها حضور قوي في كل مسيرات الجمعة ولعل وجودها هو ما أبقى على سلمية الحراك، لقد كانت مشاركة المرأة الجزائرية واضحة للغاية بدءا من السير في الشوارع لرفع الشعارات السياسية، والتي تقاسمت فيها النضال مع الجنس الذكوري لثاني مرة بعد الثورة، إلى مناقشة الوضع السياسي وإعطاء حلول واقتراحات لقيادة الحراك نحو التغيير وقد كانت مشاركة المرأة هنا من جميع المستويات التعليمية، وهو ما عزز رجوعها للميدان السياسي وبقوة بعد انعزال طويل وذلك كسعي للخروج من سنين وصاية الرجل عليها والترويج لأول مرة بصورة واضحة لمصطلح النسوبة في تاريخ الصحافة الجزائرية والذي يعتبر بحد ذاته انتصار لقضية المرأة، رفعت النساء خلال الحراك لافتات ذات بعد سياسي مثل "مكان المرأة في الحراك وليس في المطبخ"،" الديمقراطية من دون النساء لا تتحقق"، هذا ما يؤكد فهم المرأة لحقوقها، ومع انطلاق مؤتمر ديناميات المجتمع المدني في 15 جويلية 2019 الذي ضم جميع الجمعيات والنقابات للاتفاق على خارطة طريق للخروج من الأزمة، قاطعت بعض الجمعيات التي تهتم بحقوق المرأة الاجتماع لكون مطالبهن لم تأخذ بعين الاعتبار، كانسحاب شبكة ***"وسيلة"*** من الاجتماع، إن تزامن إحدى المسيرات مع عيد المرأة أسفر عن القلق المتعاظم حول قضية النساء، لكن النسويات حولنه لفرصة لإيصال رسالة عن وفاء المرأة الجزائرية للحراك ولقضية حقوقها.

ومن تجربة الحراك يظهر أن النضال النسوي الجزائري قد تعلم من تجارب الماضي ولم يعد يسمح للنساء بالانخداع ورهن مشاركتهن السياسية وحقوقهن.

المطلب الثاني:المنظومة الدستورية للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية

نص الدستور الجزائري في العديد من مواده على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، ودون تمييز في أي مجال، وفي مختلف التعديلات الدستورية.

1/دستور1963: سبقه هذا الدستور ميثاق طرابلس 25 سبتمبر 1962 بحيث أعلنت فيه الجزائر جمهورية شعبية ديمقراطية، تضمن للمواطنين والمواطنات ممارسة حرياتهم الأساسية

وحقوقهم الثابتة،[1]أما ما جاء في دستور 1963 فقد نص في كل من المواد 10-12-19-13-18 أن لكل المواطنين الحق في التمتع بالحقوق السياسية دون تمييز على أساس الجنس.[2]

2/دستور 1976: جاء في نص المادة 42"يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية، وفي نص المادة 44" وظائف الدولة والمؤسسات التابعة لها متاحة لكل المواطنين، وهي في متناولهم بالتساوي وبدون أي شرط ما عدا الشروط المتعلقة بالاستحقاق والكفاءة. [3]

3/دستور 1989: جاء هذا الدستور مع فترة الانفتاح السياسي، ونص هو الأخر في المادة 30 من الفصل الرابع على أن مؤسسات الدولة تضمن مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، بإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة الجميع والفعلية في الحياة السياسية.[4]وولجت المرأة في هذه الفترة العمل السياسي عبر العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي،ونص كذلك القانون العضوي رقم 04-12 المتعلق بالأحزاب السياسية على إشراك المرأة في الحزب السياسي في كل تقسيماته، وفرض القانون العضوي من رقم 12-03 هو الأخر على القوائم المترشحة (الأحزاب /القوائم الحرة)، تقديم نسبة من النساء المترشحات تناسب عدد المقاعد المطلوب شغلها سواء على مستوى الانتخابات التشريعية أو المجالس المحلية.[5]

---

[1] بادي سامية، ***المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي***، رسالة ماجستير غير منشورة (قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005)، ص.134.

[2] نايلي سعاد، **المساواة بين الرجل والمرأة في الوثائق الدولية والتشريع الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019)، ص.74.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.77.78.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الجريدة الرسمية***، ع.47، (دستور 1989)، ص.8.

[5] مسراني سليمة، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، ***صوت القانون***، م.5، ع.2، (أكتوبر 2018)، ص ص.164-190.

4/دستور 1996: رغم الأوضاع السياسية التي جاء فيها هذا الدستور إلا أنه لم بأتي بالجديد فيما يخص قضية حقوق المرأة، بحيث نص في المادة 31على"تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية"، وتميز هذا الدستور بمنح المرأة لمصطلح المواطنة،[1]إضافة للاعتراف في نص المادة 52 بالحق للرجال والنساء بتكوين الأحزاب، دون ذكر أي صيغة تمييزية في مضمون المادة.[2]

5/ التعديل الدستوري 2008: بموجب تعديل القانون 19/08 تم إضافة المادة 31 مكرر وجاء فيها أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة،[3] تمخض عن هذا التعديل القانون العضوي 03/12 في 2012 والذي اقر بتبني الجزائر لآلية ***الكوتا*** كحل لتمكين المرأة سياسيا وذلك من خلال فرض وجودها في المجالس المنتخبة.

6/ **دستور 2020:** جاء في مضمون المادة 36 تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل كما تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات"[4]

لم تفرق الدساتير الجزائرية بين الرجل والمرأة ولم تضم أي عبارات تمييزية بين الجنسين بل في معظم المواد تناولت عبارات عامة وغير محددة كالمواطنين، الأشخاص، الأفراد... بل وسعى الدستور الجزائري لتوسيع حظوظ المرأة في التمثيل.

---

[1] بادي سامية، ***مرجع سابق***، ص.136.

[2] مسراني سليمة، **مرجع سابق**، ص.172.

[3] العيد بوعافية، بلقاسم الحاج، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الجزائر وآليات الحد منها، ***مجلة العيار***، م.25، ع.62، (2021)، ص ص.910-923.

[4] بوعافية العيد، ***مرجع سابق***، ص.917.

المبحث الثاني: مكانة المرأة الجزائرية في السياسة

سعت القوانين والدساتير الجزائرية إلى تمكين المرأة سياسيا، لكنها رغم ذلك تشهد محدودية في الممارسات وذلك يعود للسلوكيات المجتمعية التي لازالت تحتفظ بصورة رجعية لمشاركة المرأة في الانتخاب.

المطلب الأول: المرأة الجزائرية في السياسة

في الوقت الذي حصلت فيه المرأة الجزائرية على مناصب هامة في قطاعات التعليم، الصحة بقيت محاصرة في المجال السياسي، رغم الخطابات التي تركز من جهة على دور المرأة وتتجاهل مدى حرصها على الممارسات التي تحفز العمل النسوي.

1/المرأة الجزائرية والعمل الحزبي: سعت الأحزاب الجزائرية منذ إقرار التعددية السياسية، لاستقطاب العنصر النسوي، لتوظيف قوتها الانتخابية رغم، تباين هده الأخيرة فيما بينها من حيث درجة الاهتمام بقضية إشراك المرأة في العمل الحزبي، إن إحصائيات التي تتناول نسب تحزبها غير متوفرة، إلا أن هناك حقيقة واضحة على مستوى الميدان الحزبي بأن نسب مشاركتها في الأحزاب لم تصل لتساوي نسب الرجال، ناهيك عن تقلدها للمناصب القيادية، فرغم كفاءة بعض النساء إلا أنهن لم تصلن لترأس منصب رئاسة حزب من الأحزاب المعروفة على الساحة الوطنية، كحزب جبهة التحرير الوطني، ااو حزب المستقبل، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة القوى الاشتراكية، كسرت القاعدة أمينة حزب العمال التي تعتبر أول النساء العربيات اللاتي خضن المعترك الرئاسي وذلك في ثلاث مرات متتالية، وهي من أبرز الوجوه الموالية للنظام السابق التي طالتها قضية الفساد، بل وقد تم استعمال النساء سياسيا خاصة في ظل نظام الكوتا لقبول القوائم، إن ضعف تواجد المرأة في الأحزاب وظهورها فقط في فترة الانتخابات حال دون وصولها لمراكز صنع القرار لأنها لا تملك الدعم، ويعتبر هذا أحد أهم أسباب عزوفها فيالانخراط في الأحزاب، إضافة لدور التنشئة

الاجتماعية السياسية السلبية للعائلات الجزائرية في مناقشة المواضيع السياسية ورطها بالعيب والحرام في أحيان أخرى[1].

إن ارتفاع نسب تمدرس البنات في جميع الأطوار الأساسية، والطالبات في الجامعات التي وصلت سنة 2021 ل 66 بالمائة ساهم في بناء وعي سياسي للمرأة الجزائرية وأنتج ذلك كوادر نسائية عرفت بنضالها الجريء في الأحزاب كالنائبة البرلمانية، ووزيرة العلاقات مع البرلمان، والناشطة بحزب **جبهة المستقبل** بقيادة **عبد العزيز بلعيد، بسمة عزوار** المشتهرة بتصريحاتها الجريئة داخل غرفة البرلمان على بيان السياسة العامة للوزير **أويحي** في تلك الفترة، وأيضا جرأتها في التعبير عن معارضتها للنظام بشكل صريح وهو مالم يستطع العديد من الرجال التصريح به، أو المناضلة في **حزب البناء الوطني** والمكلفة بقسم الثقافة، الدكتورة **جميلة محمدي**، التي دعت في مقابلة معها على ضرورة البحث عن أشكال مناسبة لدعم التواجد النسوي على مستوى الحياة الحزبية.[2]

2/المرأة الجزائرية والبرلمان: يعتبر البرلمان إحدى المؤشرات التي تعكس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية كناخبة أو مترشحة ومساهمتها في رسم السياسة العامة للبلاد، ومثلت المرأة الجزائرية في أول مجلس منتخب(المجلس التأسيسي سبتمبر 1962)، وقد بلغت عشرة نساء وهو رقم لا بأس به مقارنة بعدد مقاعد المجلس وبحداثة التجربة الانتخابية والأوضاع السياسية، لكن هذا العدد تقلص ليصبح مقتصرا على مقعدين في انتخابات المجلس الوطني في السنة التالية.[3]

---

[1] حاجة أمال، ***المرأة الجزائرية ومسألة اندماجها في النشاط السياسي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2015)، ص.129.

[2] جميلة محمدي، مناضلة في حزب البناء الوطني، ***المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية داخل الأحزاب***، مقر الحزب ، الجزائر، 2022/05/27، (مقابلة شخصية).

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، في: https://www.aps.dz/ar/algerie/108205-1962 تاريخ الإطلاع (2022/05/26).

جدول رقم03: يبين نسب مشاركة النساء في البرلمان بغرفتيه في السنوات الأخيرة

مجلس الأمة				المجلس الشعبي الوطني			
الانتخابات	المقاعد	النساء	النسبة	الانتخابات	المقاعد	النساء	النسبة
2012	144	10	6،9	2012	462	146	31،1
2015	143	10	7	2017	462	119	25،8
2018	132	9	6,8	2021	407	34	8،1

المصدر:Women in nationale parlementstaticticatearchive في:

http://archive.ipu.org/wmn-e/classif-arc.htm

حسب الجدول فإن تواجد المرأة في مجلس الأمة منخفض كثيرا مقارنة بتواجدها على مستوى المجلس الشعبي الوطني، ومن الجدول يتبين تمثيل لائق للمرأة في الغرفة العليا للبرلمان 2012 والذي يعود لنتائج نظام المحاصصة، ثم نرى بداية انخفاض تلك النسبة في الانتخابات التي تلتها بنسبة 6 بالمائة، لكن تبقى مقبولة مقارنة بنسبة2018.

نقص الحضور النسوي وتراجعه مقارنة بالرجل في المجلس الشعبي الوطني مؤشر لعدم تقديم المرأة لدور في الحياة السياسية،وأن التمثيلات في برلمانيات عهد **الكوتا** ماهي إلا شكليات دون مضمون حقيقي للدفع بمكانة المرأة.

3/المرأة الجزائرية في التشكيلات الحكومية: لقد صبت حكومات ما بعد الاستقلال على البناء والتشييد، ولم يعطي صدى كبير لقضية المرأة وإدماجها في أعلى مؤسسات صنع القرار، بحيث دخلت أول امرأة الحكومة سنة 1984 ولم يرتفع هذا العدد في أحسن الأحوال إلى خمس نساء في الفترة الممتدة من 1997-2008 حيث تم منح أربع نساء منصب وزيرة منتدبة وهو منصب أعلى من منصب كاتب الدولة اثنتان منهما مكلفتان بالإصلاح المالي والجالية الجزائرية في الخارج وهي مجالات لم تمنح للنساء من قبل.[1]

[1] نور الدين تابليت، مكانة المرأة في الحياة السياسية الجزائرية، ***مجلة العلوم القانونية***، ع.9، (جوان2019)، ص.07-13.

الجدول رقم04: تمثيل المرأة الجزائرية في الحكومة 2008-2020

الحكومات	النساء
تسع حكومات الأولى بعد الاستقلال	0
1984	1
2008	2
2012	3
2013	4
2014	7
2015	4
2016	5
2019 حكومة بدوي	5
2019 حكومة جراد	6
2020	6
2021	6

المصدر: مراسيم رئاسية منشورة في الجريدة الرسمية الجزائرية أعداد متعددة.

من الجدول أعلاه يتبين أن نسبة النساء الوزيرات منذ سنة 1984 إلى غاية 2014 كانت في تزايد، لكن منذ 2015 إلى غاية 2021 بقيت تدور في نفس النسبة التي تقدر ب15 بالمائة من العدد الكلي للوزراء الذي حدد في 2021 ب33 وزير.

لقد تناول صاحب القرار السياسي قضية المرأة بطريقة أيديولوجية ولم يضبط مسألة المساواة في الدساتير بوسائل احترامها، والدليل الغول على ذلك ضعف الدعم من السلطة الرئاسية في النساء لحصول على الحقائب الحكومية، والمشاركة من فوق هرم السلطة.

المطلب الثاني: المرأة الجزائرية والانتخاب

كفلت جميع الدساتير وتعديلاتها في الجزائر حق كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب أو ينتخب سواء كان امرأة أو رجل، أي إقراره بالمساواة المطلقة على الجميع دون

تمييز لكن الممارسات تتميز بالمحدودية وبالتالي جعلت من تلك المساواة نسبية.يتخلف الأفراد بشكل عام عن الذهاب لمراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم تكاسلا أو لعدم الاهتمام بالشؤون العامة، عدم الثقة في النظم السياسية الحاكمة وبهذه الطريقة يصبح الانتخاب لا يعبر عن إرادة الشعب ،[1] أما بالنسبة للمرأة بشكل خاص فمحدودية ممارستها للعملية الانتخابية تعود لإحدى الأسباب التالية:

1. **الأسرة:** تساهم الأسرة الجزائرية في تكوين شخصية معينة للمرأة تبنى على خضوع النساء للرجال وتحكمهم في مصيرهم الدراسي، المهني، زواجها وحتى حريتها في الانتخاب، وهوما يعزز فجوة في الثقة بالنفس عند الفتيات، تتطور لتصبح فجوة بالطموح والرغبة في لعب دور سياسي أو قيادي،[2] بحيث يصبح انتخابها للمرشحين لا يكون باختيارها بل بطلب أو ضغط من معيلها لمنح صوتها لمرشح دون أخر، لذا لابد لها من استقلالها المادي لتحصل على حريتها في اختيار من ترى فيه ممثلا لها ولأفكارها وأيديولوجيتها، كونه أحد الأسباب الرئيسة في تبعيتها للرجل وتحكمه في مصيرها السياسي.
2. **التنشئة الاجتماعية/ فجوة في التربية:** تأثر التنشئة الاجتماعية على السلوك السياسي للمرأة الجزائرية، فهي تقوم بفرض إطار معين يتم فيه تحديد الأدوار فالرجل له الحياة العامة والسياسية وللمرأة تربية الأطفال والمهام المنزلية، وعلى الرغم من تطور التعليم للنساء إلا أن ذلك لم يغير من سلوكيات المؤسسات التنشيئية في الواقع فما يتم تعليمها إياه شيء والواقع الانتخابي شيء أخر،[3]فنرى تعرض النساء اللواتي يتوجهن لمراكز الاقتراع في عديد الأحيان يتعرضن للعنف اللفظي، أما النساء اللاتي لعبن أدوارا فاعلة داخل التشكيلات السياسية، فيتعرضن للتحقير الذي قد يصل حتى للتهديد.

---

[1] مسراتي سليمة، المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة، ***مجلة المفكر***، ع.8، ص ص.190-213.

[2] سارة الشيخ علي، لماذا لا تترشح النساء، في: ***https://khateera.com/article*** تاريخ الاطلاع(2022/04/25).

[3] مسراتي سليمة، ***مرجع سابق***، ص.199.

3. **الإرث الثقافي وعوامل خاصة بالمرأة:** أدى الإرث الثقافي المشحون بالقيم العرفية والتقاليد إلى ضعف مشاركتها في الانتخاب، فيرجع العديد من المحللين السياسيين عزوف مساهمة المرأة الجزائرية في العملية الانتخابية إلى الطابع العام القائم على ذكورية مواقع الانتخابات، لقدرة الذكور على الوصول إلى الناخبين وتأمينهم بالدعم اللوجيستي للوصول لصناديق الاقتراع ونشر الحملات الانتخابية على نطاق واسع وذلك ربما يعود للقدرة المالية الجيدة للرجال منها لدى النساء، ويرجع عزوفها في الترشح لعدم انتخاب السيدات من قبل نظيراتهن ما سيضعف فرصتهن في الفوز في الانتخابات، فهل المرأة حقيقة لا تنتخب المرأة، هي فكرة تحمل في جزئيتها نوع من الصحة وذلك يرجع للعادات التي تحكم آلية التصويت وعدم ذهاب المرأة لصناديق الاقتراع كنوع من "الحشمة"، ورفض النصوص الدينية للاختلاط بين الجنسين وهو ما يكثر خلال عملية الإدلاء بالأصوات. ولكن هي في نفس الوقت فكرة يتم التسويق لها لاستمرار الأمر لما عليه، فالمرأة الواعية لا تنتخب للنهوض بالوعي النسائي فقط، بل تنتخب من أجل اقتناعها بالبرنامج الانتخابي للمرشحين سواء كان رجل أو امرأة، وفي هذا الصدد تجيب **جميلة محمدي**،[1] مناضلة في حزب سياسي في مقابلة أجريت معها، على أن عدم ترسيخ مبادئ الديمقراطية في السلوك العادي للأفراد، وغياب المناخ الملائم لتطوير الثقافة السياسية، وغياب تنمية هوية المرأة المستقلة، وغيرها من الأمور أكيد ستجعل المرشحة أو الناخبة تخضع لمتغيرات عديدة جهوية، عرقية، أثنية.

لابد للمجتمع الجزائري من تجاوز الأفكار الرجعية، التي جعلت البلاد لا تزال في توقف عن تحديد مصير النساء في العملية الانتخاب، لدعمها عبر مؤسسات التنشئة دعما فعليا يطبق على السلوكيات وجعل كل من يتعدى على حقوقها يعاقب بقوة القانون.

[1] جميلة محمدي، ***مرجع سابق***.

المبحث الثالث: التعديل الدستوري 2020 للقانون العضوي للانتخابات

لجا النظام الجزائري في سبيل كسب الشرعية لإعطاء اهتمام شكلي للمرأة وذلك عبر تبني العديد من الآليات في محاولة تمكينها سياسي.

المطلب الأول: المرأة الجزائرية من المحاصصة إلى المناصفة

على غرار الدساتير العالمية، أكدت مختلف الدساتير الجزائرية على المساواة في الحقوق السياسية بين الجنسين، لكنها لم تنجح دائما في إشراكها في شؤون الحكم، وفي إطار الإصلاحات السياسية التي قام بها النظام الجزائري كرد فعل على احتجاجات جانفي 2011 ذات المطالب الاجتماعية على المستوى الوطني، وسياق موجات الربيع العربي لتغيير الأنظمة الحاكمة تم تعديل الدستور في 2008 وذلك عبر المادة 31 مكرر التي نصت في مضمونها على عمل الدولة لتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ويحدد قانون عضوي كيفيات التطبيق، ولم يتم تحديد تلك الآليات إلا في نهاية 2011ليصدر القانون العضوي رقم 11-03 في جانفي 2012 وهي نظام **الكوتا**/ المحاصصة حيث جاء هذا القانون كضمانات لتطبيق ما في الدستور، بحيث لا يجب أن تقل عدد المرشحات في القوائم المقدمة من طرف حزب أو المرشحين الأحرار عن ما حددته المادة 2 من القانون العضوي حسب نوع المجلس كما يلي:

- انتخابات المجلس الشعبي الوطني

20 بالمائة عندا يكون عدد المقاعد4

30 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يقل عن 5

35 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربع عشر مقعد

40 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد اثنين وثلاثون مقعد

50 بالمائة عندما يكون بالنسبة لمقاعد لجالية الوطنية في الخارج

- انتخابات المجالس الشعبية الولائية:

30 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد 47،43،53

35 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55

❖ انتخابات المجالس الشعبية البلدية

30 بالمائة في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة ...إلخ،[1] مما تم التطرق إليه يمكن القول بأن هذه الآلية هي إجبارية قانونية وليست دستورية، وآلية ثنائية على مستوى الترشيحات في القوائم الانتخابية وعند ظهور القوائم الفائزة، وصلت نسبة المرأة في برلمان2012 لحوالي 31.6 بالمائة متجاوزة المعدل العالمي والمقدر ب 22 بالمائة حيث أحصت المؤسسة التشريعية 145 عضوة،تم نقد آلية **الكوتا** كونها تقييد لحق المواطن في حرية الانتخاب، الذي يتم تمثيله في بعض الأحيان من قبل نساء ربما هو معارض لبرامجهم، أيضا كونها تتعارض مع مبدأ ديمقراطية التمثيل في المجالس المنتخبة، وهو الأمر الذي دفع بالمجلس الدستوري الفرنسي لإلغائها[2]، إضافة لكونها على الرغم من زيادتها لنسب التمثيل السياسي للمرأة هي أسلوب سلبي في التعامل مع المرأة على كونها عاجزة، فربما كان من الأجدر على السلطة تطبيق محاصصة في تعيينات المؤسسات التنفيذية(الحكومة)، وذلك وحده لا يكفي بل لابد من برامج تكوينية لزيادة الوعي السياسي للمرأة بضرورة الخروج من الإطار التقليدي نحو إطار تكافئ الفرص باقتراع نزيه والاهتمام أكثر بالتنشئة السياسية للمرأة، وعلى الرغم من الانتقادات التي طالت مدى فاعلية الأداء النسوي داخل البرلمان في فترة(2012/2014) بكونها مجرد حشو سياسي لغرض الحصول على ولاية رابعة للنظام، أبقى القانون المعدل لانتخابات 2016 على نفس الخلفية مع إقرار المناصفة في المجالس المنتخبة وسوق العمل وذلك في المادة 31 و36 مكرر التي أثارت على الساحة الوطنية القضية العقائدية من

[1] قروي محمد صالح، محمد الأمين، فعالية القانون العضوي رقم 12-03، ***مجلة الدراسات والبحوث القانونية***، م.4، ع.1، (2019)، ص ص.384-401.

[2] منال بن شناف، نظام المناصفة في الجزائر بين التأييد والمعارضة، ***مجلة آفاق للعلوم***، م.4، ع15، (مارس 2019)، ص ص.76.85.

طرف المعارضين له حيث يرون فيه مخالفة للشرع وإساءة للثوابت،[1] ويرى المحللون لنظام المناصفة كونه نظام محاصصة شبيه بنظام **الكوتا** مع إخلال في النسب فقط، وقام الدستور الجزائري 2016 في اعتماده لمبدأ المناصفة أخذا بالنص دون أن يحدد تطبيقه في نص قانوني.

شهدت الجزائر سنة 2019 حراك شعبي نتيجة الانسداد السياسي الذي عايشته البلاد دفع النظام السياسي نحو منعرج جديد، تشكلت معه الحكومة الجديدة برئاسة **عبد المجيد تبون** الذي طرح في برنامجه الرئاسي مسودة لتعديل الدستور وعرضت لاستفتاء شعبي في 1 نوفمبر 2020 وقدرت نسبة المشاركة ب 23.72 بالمائة والتي تعتبر أدنى نسب مشاركة منذ الاستقلال وكانت النتائج بالموافقة على التعديل ب66.80 بالمائة،[2]وضع هذا التعديل الدستوري حدا لنظام لكوتا وأقر بشكل صريح للمناصفة، بحيث تم إصدار الأمر رقم01/21 المؤرخ في 10 مارس 2021 الذي اشترط المناصفة بين الرجل والمرأة في قوائم الانتخابات البلدية والنيابية حيث جاء في نص المادة 176: يتعين على القوائم المتقدمة للانتخابات، تحت طائلة رفض القائمة، مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وهو نفس ما جاء في المادة 191 من نفس الأمر بخصوص الترشح للانتخابات التشريعية،[3]على أنه ينتخب المجلس الشعبي الوطني لعهدة مدتها خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيلي دون مزج،[4] بمعنى انتهاج نمط اقتراع على القائمة المفتوحة بتصويت تفضيلي من الناخبين قبلما كانت القوانين السابقة تأخذ بنظام القائمة المغلقة الذي أثر على شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها بتقييد حرية اختيار الناخب.

---

[1] منال بن شناف، ***مرجع سابق***، ص.81.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، في:***https://www.aps.dz/ar/algerie*** تاريخ الإطلاع (2022/05/25).

[3] أحسن غربي، الحقوق والحماية الدستورية للمرأة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، ***مجلة الرستمية***، م.2، ع.2(2021)، ص ص.40-53.

[4] إلياس بودربالة، عمر زرقط، الضمانات القانونية الجديدة لنزاهة العملية الانتخابية وفقا للأمر21-01، ***مجلة الحقوق والعلوم السياسية***، م.14، ع.3، (2021)، ص ص.312-329.

يقصد بالمناصفة بين الجنسين المساواة العددية والحضور والتمثيل المتساوي للنساء والرجال في جميع مراكز اتخاذ القرار بالمؤسسات سواء على مستوى القطاع العام والخاص،[1]أي أن المناصفة هي شرط أساسي في هذا التعديل لقبول القوائم المرشحة وعدم رفضها، وإتاحة الفرصة في التنافس الديمقراطي حول المقاعد بالتساوي بين الجنسين دون إعطاء مقاعد للمرأة خارج إرادة الناخبين كما كان معمول به سابقا باشتراط نسب للمقاعد تمنح للمرأة.

في سعيه للبحث عن آليات أخرى تمكن المرأة سياسيا وبالتساوي مع الرجل دون التقليل من قدراتها على المنافسة في الوصول إلى مراكز صنع القرار دون تمييز(الكوتا)، تبنى المشرع الجزائري المناصفة في الحياة السياسية بين الجنسين، وهذا الذي كان سيغير من صورة الانتخابات ويحقق الديمقراطية في الوصول للسلطة لولا أنه لم يواجهّ إشكالات في تطبيقه.

المطلب الثاني: إشكالات تطبيق قانون المناصفة

واجهت الحكومة الجديدة إشكالات في تطبيق القانون العضوي المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس الانتخابية بتقييد المناصفة وحصرها على مناطق دون أخرى. فقام لمشرع الجزائري بإصدار أمر رقم 10/21 المؤرخ في 25 أوت 2021 معدل ومتمم لبعض أحكام نفس الأمر المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون المتعلق بنظام الانتخابات نص في مادته الأولى تعديل أحكام المادة317 كما يلي:بصفة انتقالية، وفقط بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولاية المسبقة التي تلي صدور هدا الأمر المتضمن القانون العضوي، يمكن لقوائم المرشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 176 من هدا القانون العضوي، أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لعدم مراعاة شرط المناصفة، في هذه الحالة توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح

[1] إلياس بودربالة، عمر زرقط، ***مرجع سابق***، ص.49.

بقبولها.[1] يثير هذا الحكم الانتقالي التساؤل حول دور السلطة المستقلة وهل بإمكانها رفض القوائم التي لم تحقق شرط المناصفة كون المادة أشارت غلى تقديم طلب الترخيص بذلك وعلى السلطة المستقلة أن توافق وتصرح بقبول تلك القوائم لأنها لم تعطي هته الأخيرة السلطة التقديرية للرفض وبالتالي هو إجراء شكلي فقط.

إن إجازة المادة رقم 317 تعطيل مؤقت للمادة 202 التي نصت على المناصفة في الترشيحات[2] كشرط لقبول القوائم وعدم تطبيقها فقط في الانتخابات المقبلة قد يفتح الباب أمام:

- ✓ عدم تطبيق المناصفة في جل الانتخابات المستقبلية
- ✓ تمكين القوائم الحرة والمستقلة التي لا تستطيع تحقيق المناصفة، أو ترفض المناصفة أن تقدم قوائم بنسب ضعيفة للمرأة.
- ✓ استغناء الأحزاب السياسية عن العنصر النسوي خاصة في المدن الداخلية التي تتميز بطابع اجتماعي لا يقبل فكرة مشاركة المرأة في السياسة.
- ✓ التوقف عن نشر الوعي السياسي للمرأة.

إن اعتماد نظام القوائم المفتوحة والانتخاب المباشر من الممكن أن يقلص حظوظ المرأة نظرا لطبيعة المجتمع ألذكوري وعزوف النساء عن الانتخاب فإن أغلب المصوتين يختارون الرجال بدلا من النساء، لكن وفي نفس الوقت هو تأكيد على كفاءة واستحقاق الناجحات في الانتخابات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الجريدة الرسمية***، ع.65، (2021)، ص.5.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الجريدة الرسمية***، ع.65، (2021)، ص.5.

خلاصة

إن ضعف المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ومحدوديتها مقارنة بالرجل لا تعود إلى ضمان حق الترشح، فهو معترف به كحق قانوني في الدستور ودون تمييز، بل تعود إلى الظاهرة الاجتماعية وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية السياسية التي تحدد الأدوار داخل المجتمع وتجعل من كسر القاعدة والخروج عن المألوف شيء غير مقبول، فهل تمكنت الإصلاحات السياسية للنظام الجديد المناصفة 50/50 بضمان منافسة متكافئة للمرأة والرجل من تجديد الممارسات الانتخابية لعام 2021.

الفصل الثالث

واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الانتخابات التشريعية والمجالس المحلية 2021

تمهيد

تعتبر الانتخابات المؤشر الأول لقياس مدى مساهمة المرأة في العملية السياسية، التي تعكس بدورها التطور الفكري للمجتمع الجزائري، والرغبة الحقيقية في تغيير المرجعيات الخاطئة التي كانت في نظام ما قبل الحراك الشعبي.

سيتم التطرق لمعرفة الحقيقة الفعلية نسبة لتواجد المرأة الجزائرية على مستوى البرلمان بغرفتيه إضافة للمجالس المحلية ، وذلك بأخذ الجزائر العاصمة، وبلدية دالي إبراهيم، نموذجا.

المبحث الأول: مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021

انتخابات 12 جوان 2021 تعبر أول انتخابات تشريعية تشهدها الجزائر بعد الحراك الشعبي الذي أنهى ولاية الرئيس السابق **عبد العزيز بوتفليقة**، كانت هذه الانتخابات مبكرة عن موعدها وذلك بطلب من الرئيس الحالي **عبد المجيد تبون**، بعد حله لمجلس النواب الذين كان أغلبهم حلفاء للنظام السابق

المطلب الأول: التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الوطني

حددت الجنة المستقلة للانتخابات مقاعد المجلس الشعبي البلدي ب 407 مقعد، أي في كل دائرة انتخابية مقعد واحد لكل 129 ألف نسمة، ويخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل 60 ألف نسمة ولا يمكن أن تقل عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية بمقعدين.[1]

بلغ العدد الإجمالي للمصوتين في هذه الانتخابات. 5625324 مصوت من كلا الجنسين، وكان توزيع أصوات الناخبين على القوائم المترشحة كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم 05: توزيع أصوات الناخبين على القوائم المترشحة للمجلس الشعبي لكل الولايات

القائمة المترشحة	عدد المقاعد المحصل عليها
حزب جبهة التحرير الوطني	105
قوائم مستقلة	77
حزب حركة مجتمع السلم	65
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	57
حرب المستقبل	48

[1] السلطة المستقلة للانتخابات، في: https://ina-elections.dz/ تاريخ الإطلاع: (2022/05/15).

حزب حركة البناء الوطني	40
حزب جبهة الحكم الراشد	03
حزب صوت الشعب	03
حزب جبهة العدالة والتنمية	02
حزب الحرية والعدالة	02

المصدر: السلطة المستقلة للانتخابات، في: ***https://ina-elections.dz/***

شهدت هذه الانتخابات مشاركة 2288 قائمة ما بين قوائم أحزاب وأحرار، وبلغ عدد المترشحين 22552 منهم 8404 امرأة مقابل 14148 رجل أي بنسبة الثلث كما هو موضح في الشكل التالي

شكل رقم 01: نسب النساء المترشحات داخل وخارج الوطن بالمقارنة مع النسبة الكلية

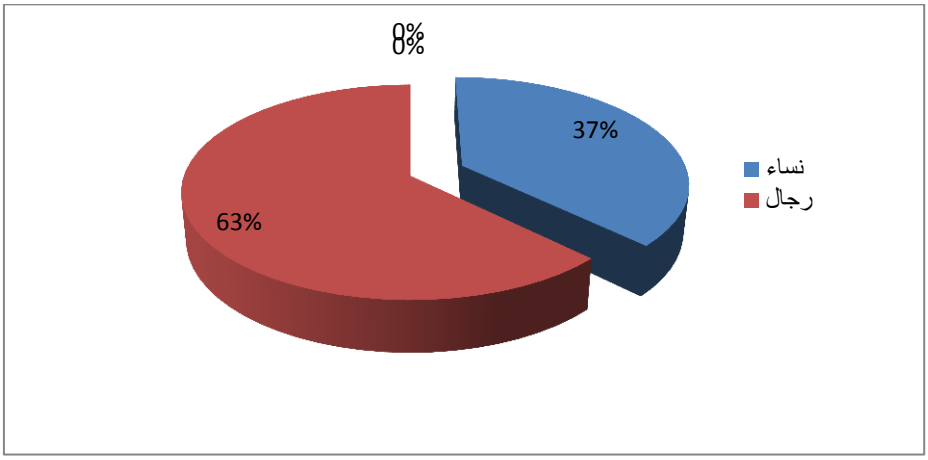

المصدر: السلطة المستقلة للانتخابات، في: ***https://ina-elections.dz/***

من الجدول والشكل أعلاه، من 407 مقعد في المجلس الشعبي الوطني حصل حزب جبهة التحرير الوطني على النسبة الكبرى، ثم تلتها القوائم المستقلة، أما بالنسبة للنساء المترشحات والتي قاربت الربع من إجمالي المترشحين حصلت النساء 34 مقعد فقط، أي بنسبة قدرت بحوالي 8,35%، والنسبة الأكبر كانت للرجال ب91,65% وذلك بكسبهم ل 373 مقعد، وهو أقل معدل شهدته النساء في السنوات الأخيرة.

من كل ما تم التطرق إليه من نسب وإحصائيات نجد أن:

- نسب المشاركة في هذه الانتخابات هي الأدنى في تاريخ البلاد حيث بلغت حوالي 23%، وذلك يعود لمقاطعة المواطنين لعملية الاقتراع بسبب عدم الإيمان بمخرجات النظام السياسي.
- بقاء القوة العددية في البرلمان بيد الأحزاب التقليدية المعروفة في الساحة السياسية، حزب جبهة التحرير 25% من مقاعد البرلمان وحزب جبهة التجمع الوطني الديمقراطي 14 بالمائة.
- صعود القوائم المستقلة لتشكل أكبر ثاني نسبة في البرلمان بتحصيلها 78 مقعد أي ما يعادل جوالي 19%، وذلك كونها لشباب تم تمويل حملاتهم ضمن البرنامج الإصلاحي الذي قدمه رئيس الجمهورية لدعم الشباب، حيث بلغ أصحاب المستوى الجامعي 67,32% من تشكيلة البرلمان، وهذه كانت أول خطوات التغيير وقلب لموازين القوى لصالح الكفاءات فهل هذا التغيير كان دافع أيضا لزيادة مشاركة المرأة أم العكس؟
- بالنسبة للنساء فثلاثين مقعد مقابل 373 مقعد للرجال، هي تقرير بضعف وصولها لمراكز صنع القرار وشاركتها في وضع السياسيات العامة التي من شأنها أن تخدم قضيتها، وهذه النسبة كشفت ضعف منظومة **الكوتا** التي كانت تفرض تواجد نسب معينة للنساء في المجالس السابقة وأنها مجرد شكليات لكسب الشرعية.
- أقر اعتماد نظام المناصفة على استحقاق وكفاءة النساء الشخصية في الحصول على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني، وغلق باب النقد غلى قدرتهن في الحشد والتعبئة وتمييز نظام **الكوتا** لصالحهن هو الأمر الذي حصل في برلمان 2014 بوصفهن دون قدرات سياسية، وحصولهن على المقاعد هو لسبب وحيد هو قانون المحاصصة.

المطلب الثاني: التمثيل النسوي في مجلس الأمة

كانت انتخابات جوان 2021، هي أول انتخابات في ظل التقسيم الإقليمي الجديد، الذي رفع عدد الولايات من 48 ولاية إلى 58 ولاية، وبناءا عليه تم رفع عدد أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع إلى 116 بمقعدين لكل ولاية، ورفع الأعضاء المعينين وفقا لثلث الرئاسي إلى 58 عضو، ليصبح إجمالي الأعضاء 174 بدلا من 144 قبل التقسيم الجديد، وتنظم انتخابات تجديد أعضاء مجلس الأمة كل ثلاث سنوات.[1]

نجحت في هذه الانتخابات 8 نساء من الوصول لعضوية مجلس الأمة، من أصل 174 مقعد تحصل عليها الرجل بنسبة 95%، كما يبينها الشكل والجدول في ما يلي:

شكل رقم 02: نسبة النساء والرجال في مجلس الأمة

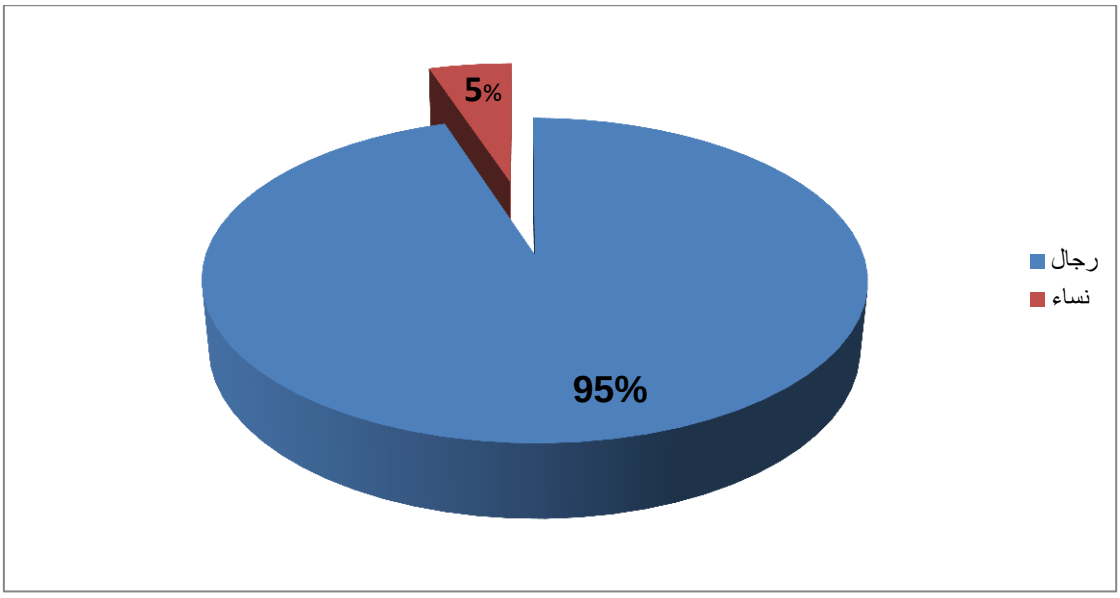

المصدر: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في: https://ina-elections.dz

الجدول رقم 06: القائمة الاسمية لعضوات مجلس الأمة

[1] حسان جبريل، الخامس فيفري موعدا لتجديد أعضاء مجلس الأمة، في: ***https://www.aa.com.tr/ar/*** تاريخ الإطلاع (2022/05/30).

الاسم اللقب	طريقة التعيين
لطيب خيرة	ثلث رئاسي
إبراهيمي ليلى	ثلث رئاسي
بن باديس فوزية	ثلث رئاسي
جعفر سعدية	ثلث رئاسي
حمادي ليلى	ثلث رئاسي
شاوشي لويزة	ثلث رئاسي
شنوف مختارية	جبهة التحرير الوطني
قصري رفيقة	ثلث رئاسي

المصدر: وزارة العلاقات مع البرلمان، في:

https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe

يؤكد الشكل في الأعلى والجدول، على وجود تباين في النسب بين الجنسين في مجلس الأمة، وحتى النساء اللاتي نجحن في الوصول لعضوية مجلس الأمة 99% منهم تم تعيينهم وفقا للثلث الرئاسي، وهذا ما يؤكد مجددا، الهيمنة الذكورية لازالت موجودة في العقلية الانتخابية واختيار الممثلين البرلمانيين رغم نقص الحدة التي كانت عليها في الحقب الماضية.

إن انعدام نسبة تمثيل النساء في مجلس الأمة مقارنة بالرجل يعيد التأكيد، على تخلف المجتمع في مسألة تمكين المرأة سياسيا، فلم يصل المجتمع الجزائري بعد إلى ربط الكفاءة بالإنسان بعيدا عن النوع الاجتماعي LE GENRE SOCIAL لكن المرأة الجزائرية في الوقت ذاته تمكنت من بناء وعي سياسي معتبر ولو كان مقتصرا على فئات الجامعيات، فهو مقبول عموما، نظرا لما كان عليه الأمر قبل سنوات.

المبحث الثاني: مشاركة المرأة في انتخابات المجالس الشعبية المحلية 27 نوفمبر 2021

انتخابات نوفمبر هي ثالث انتخابات تجرى في فترة الحكومة الجديدة، للرئيس **عبد المجيد تبون**، الذي شدد فيها على ضرورة المصداقية والنزاهة، لإعطاء روح جديدة للمجالس المحلية، وإنهاء الفساد الذي طالها في الفترات السابقة.

المطلب الأول: نسب مشاركة المرأة في المجلس الشعبي الولائي(ولاية الجزائر نموذجا)

تقدم لانتخابات المجالس الولائية في نوفمبر 2021 ما يقارب 18835 مترشح تحت شعار التغيير وإصلاح المؤسسات،وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 34,76% في حين قدرت الهيئة الناخبة الإجمالية ب23717479 منهم 10892501 نساء بنسبة فاقت 46%.[1]

شكل رقم03: نسبة الرجال والنساء المنتخبيين

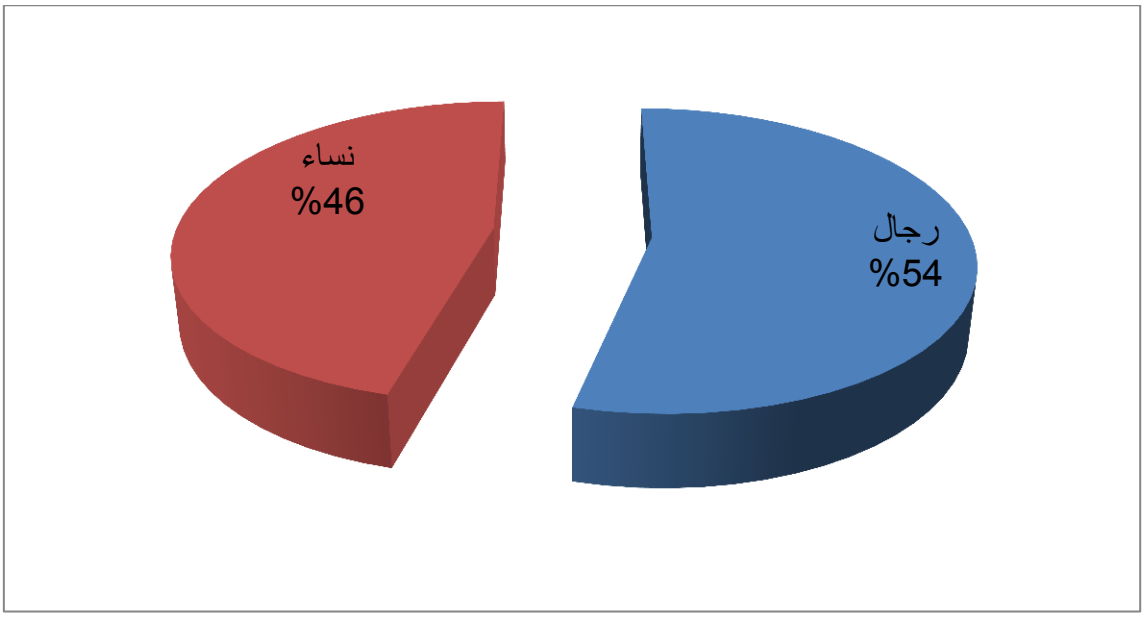

المصدر: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في. ***https://ina-elections.dz***

[1] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في، ***https://ina-elections.dz***، تاريخ الإطلاع (2022/05/19)

توضح الدائرة التقارب الكبير بين الجنسين، في المشاركة في عملية الانتخاب.

قدرت المقاعد الولائية ب 2350، تنافست عليها 427 قائمة حزبية وحرة، تضمنت 188835 مترشح، منهم حوالي 3202 امرأة[1]

شكل رقم 04: نسبة ترشح النساء والرجال في الانتخابات الولائية

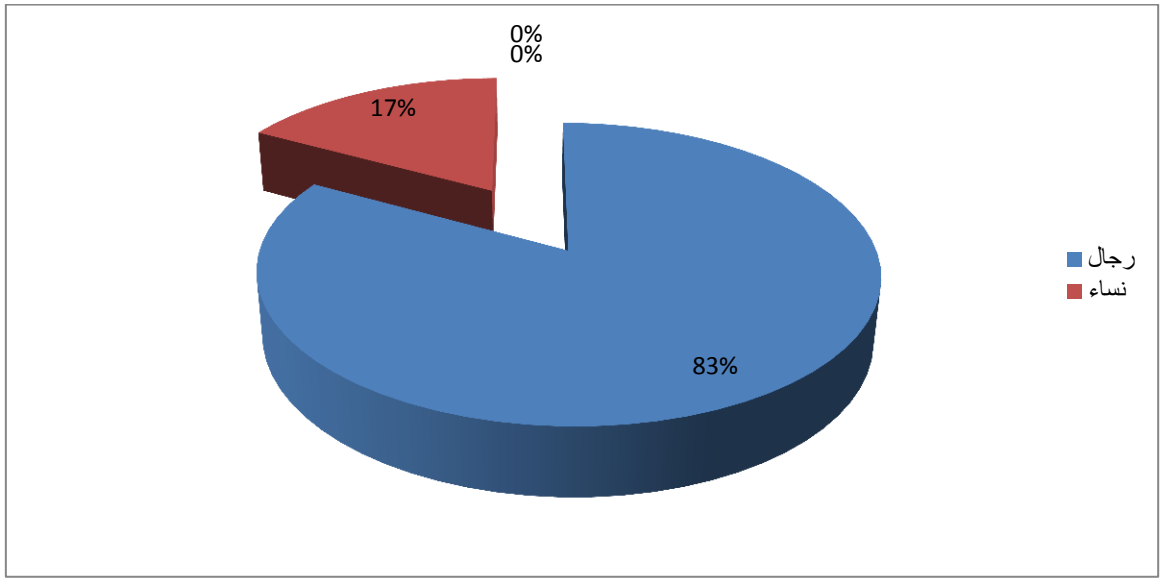

المصدر: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في: ***https://ina-elections.dz***

من الشكل يتبين أن نسب النساء المترشحات للمجالس الولائية عامة لا تقارب حتى الثلث من الهيئة الإجمالية المترشحة، مقارنة بالرجال الذين يمثلون الغالبية.

أما في الجزائر العاصمة فقد حددت المقاعد ب55 مقعد حصلت منها النساء على 13 مقعد بنسبة تفوق 23% موزعة على قوائم حزبية كما هو موضح في ما يلي:

جدول رقم07: المقاعد المحصل عليها من طرف الرجال والنساء في كل حزب لولاية الجزائر

[1] *المرجع السابق.*

الحزب	المقاعد	النساء	الرجال
حزب جبهة المستقبل	11	5	6
حزب جبهة التحرير الوطني	10	2	8
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	7	2	5
حركة البناء الوطني	7	0	7
تكتل الأحرار	6	3	3
حركة مجتمع السلم	5	1	4
صوت الشعب	5	0	5
جبهة القوى الاشتراكية	4	0	4

المصدر: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في: https://ina-elections.dz

بقراءة الجدول، نجد أن النساء في ولاية الجزائر، تحصلن على 23% من مقاعد الولاية، بمقابل 76% للرجال، من أصل 55 مقعد وهي نسبة تقارب الثلث، ولم تتحصل على أي مقعد في ثلاث أحزاب، صوت الشعب، البناء، وجبهة القوى، في حين حصلت مرآة واحدة على مقعد في حركة السلم.

بتحليل كل ما تم التطرق له يتبين ما يلي:

- ارتفاع نسبة المشاركة في المجالس الولائية عن التشريعية، وذلك لكونها جسر الثقة بين المواطن والسلطة المحلية ثم الوطنية، ويرجع ارتفاع النسبة أيضا في المجالس المحلية لأنها المكان الذي تظهر فيه الصورة العشائرية الرافضة للأخر خاصة في الولايات الداخلية والجنوبية وبالتالي فمن الطبيعي أن يرتفع عدد المشاركين سواء لدعم منتخبين من عشائرهم أو لإقصاء أعدائهم من العشائر الأخرى.
- ارتفاع نسبة النساء المتحصلات على مقاعد في المجالس الشعبية الولائية مقارنة بالمجالس الشعبية الوطنية وذلك يعود للارتفاع الملحوظ في الهيئة الناخبة والتي مثلت منها النساء نسبة 46% بالتالي فقد تكون دعمت المرشحات النساء، لكن

في نفس الوقت إذا ما قارنا نسبة النساء الناخبات والناجحات التي قدرت ب 17% فهي غير متقاربة وهو ما يفتح الباب لإشكالية هل المرأة الجزائرية تنتخب المرأة؟ وتقول في هذا الصدد المناضلة في حزب البناء الدكتورة جميلة محمدي، أن السبب أصلا هو عدم اهتمام المرأة الجزائرية بالسياسة والذي يعود لكثرة المثبطات المجتمعية.

- يلاحظ اختلاف لنسب تمثيل النساء في ولاية الجزائر(22%) مقارنة بنسب التمثيل في الوطن ككل (17%).

المطلب الثاني: نسب مشاركة المرأة في المجالس الشعبية البلدية(بلدية دالي إبراهيم نموذجا)

بلغت نسبة المشاركة في المجالس الشعبية البلدية ل2021 ب 36,48%، قدرت المقاعد ب24891 مقعد تنافست عليها 5823 قائمة حزبية وحرة، ضمت 114642 مرشح منهم 14904 امرأة،[1] والشكل التالي يحدد تلك النسب:

شكل رقم05: نسب النساء والرجال المترشحين في المجالس البلدية، على التراب الوطني

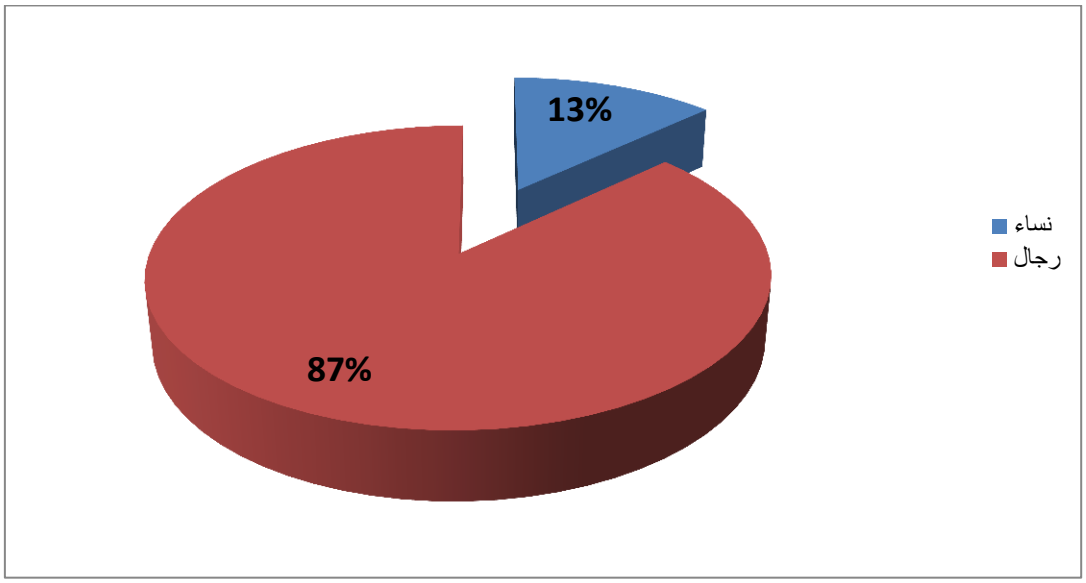

[1] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في، https://ina-elections.dz، تاريخ الإطلاع (2022/05/19)

المصدر: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، https://ina-elections.dz

يوضح الشكل التباين الكبير في نسب المترشحين للمجالس البلدية للرجال مقارنة بالنساء، حيث يمثلون الأغلبية الكبرى.

أما في بلدية دالي إبراهيم فتتنافست تسع قوائم حزبية مسجلة على تسعة عشر مقعدا من كلا الجنسين، كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم 08: نسب الرجال والنساء المترشحين في القوائم الحزبية لدالي إبراهيم

القوائم	عدد المترشحين	الرجال	النسبة	النساء	النسبة
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	58	34	%58	24	41%
حزب جبهة المستقبل	58	42	%82	10	%17
حركة البناء الوطني	58	51	%87	07	%12
حزب جبهة التحرير الوطني	58	39	%67	19	%32
حركة مجتمع السلم	58	36	%62	22	%37
صوت الشعب	58	41	%70	17	%29
مجمع أمل الجزائر	58	45	%77	13	%22
جبهة القوى الاشتراكية	58	29	%50	29	%50
تكتل الأحرار	58	39	%67	19	%32

المصدر: محضر الإحصاء البلدي للأصوات، اللجنة الانتخابية لبلدية دالي إبراهيم.

يظهر في الجدول، أن أغلبية القوائم الانتخابية لم تراعي مبدأ المناصفة في القوائم بل كانت بفوارق عددية كبيرة، مثل ما هو موضح في قائمة حركة البناء التي احتوت على 7

نساء فقط من ضمن إجمالي 58، وكان حزب جبهة القوى الاشتراكية القاعدة الاستثنائية، فقد حقق المساواة الجنسية في قوائمه الترشيحة.

في المحاضر النهائية لنتائج الانتخابات تقاسمت ثلاث أحزاب المقاعد البلدية منهم امرأة واحدة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم09: الأحزاب الفائزة بمقاعد بلدية دالي إبراهيم وجنسهم

الحزب	عدد المقاعد	النساء
جبهة المستقبل	9	واحدة
الاتحاد	5	0
حركة البناء الوطني	5	0

المصدر: محضر الإحصاء البلدي للأصوات، اللجنة الانتخابية لبلدية دالي إبراهيم.

من أصل 19 مقعد فازت به بلدية دالي إبراهيم، والتي تقاسمتها ثلاث أحزاب نجحت امرأة واحدة في الانضمام لعضوية المجلس بنسبة تقارب 5 %وهي المناضلة في حزب جبهة المستقبل آمال رامي.

من كل ما تم تناوله يتضح:

- انخفاض نسب ترشح النساء في الانتخابات البلدية عن الولائية بفارق 4%
- ضعف كبير في تمثيل المرأة على مستوى المجلس الشعبي البلدي لبلدية دالي إبراهيم والذي لم يتجاوز 5 %من أجمالي عدد الناجحين وهو الرقم الذي لا يعكس مبدأ المناصفة الذي اقره قانون الانتخابات الجديد بين الرجل والمرأة.
- أدى التعديل التكميلي الذي أسقط المناصفة على القوائم الانتخابية في المدن التي لم تصل الكثافة السكانية فيها النصاب المحدد في القانون، إلى عدم الرغبة تجنيد النساء، والبحث عن المرشحات، وهو ما لوحظ في القوائم الانتخابية لبلدية دالي إبراهيم التي كان معظمها وبنسبة تتراوح من 70% إلى80 %رجالا.

خلاصة

رغم مبدأ المساواة الذي أقره التعديل الجديد في القانون العضوي للانتخابات من مناصفة، اقتراع على القائمة الحرة، وحتى رغم الوعي السياسي الذي ميز المترشحات في هذه الانتخابات والتي كان معظمهن ذوات مستوى جامعي لم تتمكن المكانة السياسية للمرأة الجزائرية من للارتقاء لمستوى الرجل حتى في ظل الوعي السياسي الذي ميز المترشحات في هذه الانتخابات والتي كان معظمهن ذوات مستوى جامعي، ومنه إن وضع المرأة الجزائرية يتطلب نضالا طويلا ومستمرا لإثبات وجودها وكفاءتها في الحياة السياسية، وإلى إثبات جدارتها بالتمثيل أمام الناخبين رجالا ونساء، لأن السلوكيات السلبية راسخة وبشدة في الذاكرة الجمعية ولا تستطيع انتخابات واحدة من كسر تلك القواعد، التي أسست منذ سنين.

في الأخير إن دراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الجزائري، بالتركيز على مستوى تلك المشاركة في الانتخابات التشريعية والمجالس المحلية لعام 2021، له أهمية كبيرة في قياس درجة نمو المجتمع التي ترتبط أساسا بمقدار القدرة على دمج النساء في مسائل الحكم، والمساهمة في تعزيز العملية التنموية، تكمن أهمية دراسة قضية النساء ومشاركتهن السياسة في كون هذا الموضوع يصنف ضمن مقاربة النوع التي تعد إحدى أحدث مقاربات البحوث العلمية، بالتالي هي مساهمة لإثراء هذا المجال، إضافة لكونها خطوة دفع للسياسات العامة لإدراج قضايا المرأة أكثر في برامجها بهدف تغيير الممارسات التقليدية، لكون المرأة الجزائرية تمثل حجر الأساس في الأسرة. بعد تحليل للمعلومات، وسرد للوقائع توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة استنتاجات:

- يعتبر الانتخاب هو إحدى وسائل تحقيق الديمقراطية، بإعطاء الرجل والمرأة الحرية والمساواة في اختيار ممثليهم، وهذه الحرية لا تتحقق إلا بوجود الضمانات القانونية، والقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل 01/21 بإقراره للمناصفة في القوائم وتبني نمط الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة بتصويت تفضيلي قد ساوى بين الجنسين، بشكل واضح وصريح دون تفضيل.
- لا يجب دراسة قضية المرأة ضمن إطار أحادي، أو نظرة نسوية منعزلة، بل لا بد من دراستها ضمن إطار إنساني شامل لا يغفل خصوصية الحالة العامة للنساء، والتي تختلف من فترة لفترة، ومن دولة لأخرى، ومن مجتمع لأخر، ومن أسرة لأخرى.
- إن انخفاض نسب تمثيل النساء في برلمان 2021 على الرغم من قلتها لكنها أخرجتها من إطار النسب الشكلية التي ميزت البرلمانات السابقة، بل وكانت تأكيدا لاستحقاقها الشخصي، وخطوة للتغيير ودفع عجلة المبادرة النسوية في المستقبل نحو الترشيح والانتخاب، وتغيير المعتقدات البالية.
- على الرغم من العراقيل تمكنت المرأة الجزائرية في عالم اليوم من بناء وعي اجتماعي وتقدير ذاتي معتبر، فدخلت ميدان التجارة وسياسة، وساعدها استقلالها المادي في التحرر من التبعية للرجل من جهة، ودعم بعض الرجال المؤمنين بحقوقها

الطبيعية في دخولها لميدان السياسة من جهة أخرى، وهو ما لوحظ في مواقف كثيرة من مساندة رجال لنساء من العائلة تميزن بمكانة علمية، مهنية، خاصة في الانتخابات المحلية.

- يجب إعادة النظر في القيم الثقافية والدينية الخاطئة، السائدة في المجتمع دون تجاهل الأصول الراسخة في البيئة الثقافية للمجتمع الجزائري، حتى لا يقع هذا الأخير في حالة الاغتراب التي يشهدها اليوم الوطن العربي. هذا الطرح يؤدي إلى إشكالية تبقى مفتوحة هل من واجب المرأة تجاه مجتمعها أن تبقى داخل منظومتها القيمية وخصوصياتها القومية حتى لو كان ذلك على حساب كرامتها ومشاركتها السياسية؟ إذا كان الجواب بنعم فذلك تحقير لإنسانية المرأة وحقوقها، وإذا كان الجواب بالنفي فما هي الآليات التي تضمن مكانة محترمة للمرأة في السياسة وبطرق ديمقراطية دون المساس بالقيم المجتمعية، ***فالكوتا*** في عالم اليوم تعتبر نظاما تمييزيا تم استبداله بالمناصفة التي فشلت هي الأخرى رغم مبدئها المساواتي في تغيير السلوكيات المجتمعية تجاه المرأة وخير دليل على ذلك انتخابات 2021 التي شهدت إقبال للعنصر النسوي للترشح والانتخاب، لكن ضعف كبير في التمثيل على مستوى المجالس، وذلك يعود للفلسفة التي تسير أماكن الاقتراع، وذهنيات الناخبين بانعدام الإمكانيات القيادة للمرأة، فما هو الحل؟

قائمة المراجع

- ***القرآن والسنة***
- سورة التوبة
- سورة أل عمران
- ***وثائق رسمية***
- الإعلان العلمي لحقوق الإنسان، ***هيئة الأمم المتحدة***، 1948.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الجريدة الرسمية***، ع.39، 13جوان2007،
- لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،ع.65، 2021.
- الجريدة الرسمية، ع.50، أوت 2016،
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، دستور 1989، ع.47.
- محضر الإحصاء البلدي للأصوات، ***اللجنة الانتخابية لبلدية دالي إبراهيم***.
- ***الكتب***
- أبو حامد، الغزالي.***إحياء علوم الدين***، مكتبة الإيمان، 2008.
- أحمد خليفةّ،إبراهيم.***حقوق الإنسان-أنواعها-طرق حمايتها من القوانين المحلية والدولية***. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2008.
- السعداوي، نوال. ***قضايا المرأة الفكر***. المملكة المتحدة: هنداوي، 2016.
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ***مسرد لمفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي***. فلسطين: مفتاح، ط.4، 2001
- الميسري، عبد الوهاب. قضية المرأة، الجيزة: نهضة مصر ،ط.2، 2010.
- بارعة، النقشبندي. ***المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية***. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.
- بالينغتون، جولي. وآخرون، ترجمة أيمن حداد، ***تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى***، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.

- برو، فيليب، ترجمة عراب صاصيلا محمد ،***علم الاجتماع السياسي.*** بيروت: المؤسسة الجامعية، ط.1، 1998.
- بكوش، الطيب. وآخرون، ***المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة.*** تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004.
- بندق وائل أنور.***المرأة والطفل وحقوق الإنسان***،مصر: *الفكر الجامعي*، ط.06، 2004.
- جابر، أحمد.***المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة.*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006 .
- جامبل، سارة. ترجمة الشامي أحمد،.***النسوية وما بعد النسوية.*** القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2002.
- جين، شيفرد ليندا. ترجمة طريف الخولي يمنى،. ***أنثوية العلم.*** الكويت: عالم المعرفة، 2004.
- زانغي، كلوديو. ترجمة عيسى، فوزي.***الحماية الدولية لحقوق الإنسان.*** لبنان: ناشرون، ط.1، 2006.
- زروق، نزيهة. ***تقرير إقليمي عن الدراسات المسيحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة.*** القاهرة: منظمة المرأة العربية،2007.
- ستون، مارلين.ترجمة عبود حنا،. ***يوم كان الرب أنثى.*** دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ط.1، 1998.
- سعيدعاشور، نادية. وأخرون، ***المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.*** قسنطينة: حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، ط.01 ،2016.
- سيد، فهمي. عتاب، محمد. ***المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث.*** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.
- شريط، الأمين، ***الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة***،ديوان المطبوعات الجامعية، ط.4، 2005.

- شلبي، محمد.***المنهجية في التحليل السياسي***، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1997.
- ضيف الله الدبوبي،ميسون.***الفكر النسوي الإسلامي في العالم العربي المعاصر بين التراث والحداثة***، عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2018.
- عبد الكريم، علوان. ***الوسيط في القانون الدولي العام***. الأردن: دار الثقافة، 2009.
- عجناك. يمينة بشي، ***قضايا المرأة في الخطاب السردي النسائي في الجزائر، عمان:*** غيداء للنشر والتوزيع،2018.
- عزام،هنري، وآخرون، ***المرأة العربية بين أثقال الواقع وتطلعات التحرر***، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2، 2004.
- عزة،جلال هاشم.***المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية***. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
- علك، منال فنجان. مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، لبنان: ***منشورات الحلبي الحقوقية***، ط.1،2009.
- علي صالح المنصوري، محمد.***الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي***،لبنان: مؤسسة الانتشار العربي، ط.1، 2011.
- عوض صابر، فاطمة. ميرفت علي خفاجة، ***أسس ومبادئ البحث العلمي***. الإسكندرية: الإشعاع الفنية، ط.1، 2002.
- فرج يوسف،أمير. موسوعةحقوق الإنسان، الإسكندرية.***دار المطبوعات الجامعية***، 2008.
- قاسم، أمين. ***تحرير المرأة***. القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
- كفاح، حداد. ***المرأة والعمل السياسي***. بيروت: دار الهادي، ط.1، 2001.
- كيوان، فاديا.***تقرير إقليمي عن الدراسات المسيحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة***. القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2007.
- مصطفى فهمي، خالد.***حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي***. / لإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007..

- Humain rights, office of the united nation high commissioner. Geniva,2004

➢ ***المجلات***

- أعجال، محمد أمين. إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، ***مجلة العلوم الإنسانية***، ع.12(نوفمبر 2017)، ص ص.237-248.
- بحري، دلال. حصيد،سامي. *المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي*، ***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***،ع.07 (سبتمبر 2015)،ص ص.61-77.
- بلول، صابر. التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع ،***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، م.25،ع.02 (2009)، ص ص.645-686.
- بن شناف، منال. نظام المناصفة في الجزائر بين التأييد والمعارضة،***مجلة أفاق للعلوم***،م.04 ،ع.15 (مارس 2019)، ص ص.76-85.
- بن يزة، يوسف. لزهر وناسي، دور الكوتا النسائية في تعزيز تواجد المرأة في البرلمانيات العربية، ***مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية***، ع.26 (جوان 2012)، ص ص.101-124.
- بودربالة، إلياس. زرقط، عمر. الضمانات القانونية الجديدة لنزاهة العملية الانتخابية وفقا للأمر 21-01،***مجلة الحقوق والعلوم السياسية***، م.14،ع.03 (2021)، ص ص.312-329.
- بوعافية، العيد. الحاج، بلقاسم. معوقات المشاركة السياسية للمرأة الجزائر وآليات الحد منها، ***مجلة العيار***،م.25، ع.62(2021)، ص ص.910-923.
- بوعيفي، سارة. سيسيولوجيا الاستخدام التكنولوجي والنوع الاجتماعي، ***مجلة المعرفة***، ع.7 (2017)، ص ص.154-165.
- تابليت، نور الدين. مكانة المرأة في الحياة السياسية الجزائرية، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، ع.9 (جوان2019)، ص ص.7-13.
- رباحي، زهيدة. ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، ع.09 (فيفري 2016)، ص ص.25-60.

- صليحة محمدي، مالكي مريم، مشاركة المرأة الجزائرية في الحراك الشعبي وانعكاساته المحتملة على تعزيز مكانتها في العملية السياسية، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، م.10، ع.3 (جويلية 2021)، ص ص.356-370.
- طبون، حكيم. المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، ***مجلة صوت القانون***، ع.02 (أكتوبر 2014)، ص ص.165-183.
- عمرو، أحمد. النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية، ***المركز العربي للدراسات الإنسانية***، ع.08، ص ص.139-159.
- غربي، أحسن.الحقوق والحماية الدستورية للمرأة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، ***مجلة الرستمية***، م.02، ع.02 (2021)، ص ص. 40-53.
- قروي، محمد صالح. نويري، محمد الأمين. فعالية القانون العضوي رقم 12-03،***مجلة الدراسات والبحوث القانونية***، م.4، ع.1 (جوان 2019)، ص ص.384-401.
- كاكي، محمد. المشاركة السياسية للمرأة العربية بين الواقع والتحديات،***مجلة المعابر***، م.4، ع.1 (2019)، **ص ص**.225-244.
- لموشي،زينب. المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل،***مجلة تاريخ العلوم***، ع.07 (مارس 2017)، ص ص.133-146.
- مسراتي، سليمة. المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة،***مجلة المفكر***، ع.8، ص ص.190-213.
- _____، دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة،***مجلة صوت القانون***. م.05، ع.02(2018)، ص ص.164-190.
- مشوك، لامية.هماش، لمين. التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، ***مجلة العلوم القانونية والاجتماعية***، ع.6، ص ص.88-100.

➢ الجرائد

- ***جريدة المنار***، ع.15،7 أوت ،1958

➢ ***الرسائل الجامعية***

- حاجة، أمال. ***المرأة الجزائرية ومسألة اندماجها في النشاط السياسي،*** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2015.
- حمداد، صبيحة. ***المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي،*** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2016.
- سقني، فاكية. ***النمكين من حقوق الإنسان،*** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة1:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016.
- أحمد عواد النعيمات، رشا. ***مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية***،رسالة ماجستير غير منشورة. الأردن: العلوم السياسية، 2021.
- السيسي، أمال. مفهوم اللغة في ضوء مناهج البحوث اللغوية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة البليدة: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2012.
- العيدي، صونية،***المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة: علم الاجتماع التنمية، 2005.
- مرحوم، عبد الرحيم. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية،2016.
- بادي، سامية.***المرأة والمشاركة السياسية التصويت والعمل الحزبي والعمل النيابي،*** رسالة ماجستير غير منشورةّ. جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية، 2005.
- بقدوري، حورية. ***المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر–دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: علم الاجتماع السياسي،2007.
- بن يزة، يوسف. **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي،** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية،2010.
- حريزي، زكرياء. ***المشاركة السياسية للمرأة العربية ومحاولة تكريس الديمقراطية التشاركية***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: سياسات عامة وحكومات مقارنة2011.

- دريدي نريمان، حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)،
- عطاء، احمد علي شقفه. ***تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الدول العربية: تخصص علم النفس التربوي، 2008.
- فضيل الثمري، ناريمان. ***الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في العولمة***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق، 2014.
- نايلي، سعاد. **المساواة بين الرجل والمرأة في الوثائق الدولية والتشريع الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019.
- نش، حمزة. ***الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، فرع الدراسات المغربية، 2012.

➢ ***الندوات والأبحاث***

- الباشا أمل. المنتدى الديمقراطي للمرأة العربية، ***النساء والسياسة رؤى دينية إشكاليات وحلول***، اليمن: منشورات مندى الشقائق العربي، 2004.
- عبد الله خليفة، عبد الرحمان. ندوة: *الكوتا النسائية والتمثيل البرلماني*، بغداد: مجلس النواب العراقي، 2009، ص.03.
- موسى الساكت، أنس. ندوة: ***واقع تقييم المشاركة السياسية للمرأة***، ورقة عمل قدمت في ندوة المرأة والهجرة وحقوق الإنسان، جامعة اليرموك، 8-9 مارس 2016.

➢ ***المواقع***

- السلطة المستقلة للانتخابات، في: ***https://ina-elections.dz/*** تاريخ الإطلاع: (2022/05/15).
- برحايل بودودة، أميرة. معوقات ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية. في: https://www.asjp.cerist.d تاريخ الاطلاع(2022/05/17).

- جبريل، حسان. الخامس فيفري موعدا لتجديد أعضاء مجلس الأمة، في: ***https://www.aa.com.tr/ar***تاريخ الإطلاع(2022/05/30).
- داجورندوغوتيسولو، جوانا. الموجات الثلاث للحركة النسوية بناء اجتماعي متجذر، في:***https://atharah.com/the-three-waves-of-feminism-a-social-construction-rooted-in-history***، تاريخ الإطلاع: (2022/05/14).
- _____،متى منحت الدول العربية النساء حق الترشح والانتخاب، في: ***https://www.sasapost.com/arab-women-and-elections***،تاريخ الاطلاع:(2022/05/21).
- منظمة المرأة العربية، المكتبة الإلكترونية للمرأة العربية، في: ***http://elibrary.arabwomenorg.org***، تاريخ الاطلاع (2022/05/22).
- وزارة العلاقات مع البرلمان، في: ***https://www.mrp.gov.dz/***تاريخ الاطلاع: (2022/05/19)
- وكالة الأنباء الجزائرية، في: https://www.aps.dz/ar/algerie/108205-1962 تاريخ الاطلاع (2022/05/26)
- FORBES, The World's Most Powerful Women, on:***https://www.forbes.com/*** (22/05/2022)
- WEBSTER DICTIONARY,on:***https://www.merriam-webster.com***(22/05/2022)
- Women in Nationale Parlement Staticticate Archive, on:***http://archive.ipu.org/wmn-e/classif.htm*** (30/05/2022)

➢ التقارير

- ***حقوق المرأة من حقوق الإنسان***، نيويورك/جنيف: الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي، 2014.

- ***دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات***،بولندا: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2012.

➢ المقابلات

- جميلة محمدي، مناضلة في حزب البناء الوطني، ***المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية داخل الأحزاب***، مقر الحزب ،الجزائر، 2022/05/27، (مقابلة شخصية)